الفصل الثالث

جهود الملك عبدالعزيز في بناء الدولة السعودية في ظل المتغيرات الدولية المحيطة بالمنطقة

١- من استعادة الرياض حتى قيام الحرب العالمية الأولى

في هذه البيئة المضطربة المشحونة بالمنافسات الدولية والمتغيرات التاريخية، بعد فترة طويلة من الاستقرار النسبي في ظل الهيمنة البريطانية، من خلال وإلى جانب الدولة العثمانية، والتي بلغت ذروتها في مطلع القرن العشرين، وفي منطقة الخليج بشكل خاص حيث وصفها لوريمر، المعاصر لتلك الأحداث بقوله: ((إن الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٥ تميزت بأن سيادة بريطانيا على منطقة الخليج - التي يرتبط بها أمن الهند البريطانية ارتباطاً وثيقاً - كانت مهددة تهديداً خطيراً نتيجة سياسة الدول الأجنبية [كذا] خاصة روسيا وفرنسا وألمانيا . فمخططات روسيا البحرية ومشروعها لمد خط حديدي في إيران، ومشروع فرنسا لإقامة قاعدة بحرية فرنسية في خليج عمان، والقوى المتجمعة وراء ألمانيا، ومشروع مد الخط الحديدي من البحر المتوسط إلى الخليج . . . كل هذه الأمور ذات أهمية فائقة))[٦٠] .

في هذه البيئة المليئة بشتى الاحتمالات تمكن الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود في اليوم الخامس من شهر شوال ١٣١٩هـ (١٥ يناير ١٩٠٢م) بإمكانيات محدودة للغاية . وبسهولة نسبية مثيرة من استعادة عاصمة أسلافه ((الرياض)) .

لم تثر هذه الخطوة في بادئ الأمر اهتماماً كبيراً لدى القوى السياسية الدولية والإقليمية بما فيها القوة السياسية المسيطرة على نجد - أمير حائل عبدالعزيز بن متعب بن رشيد، الذي يبدو أنه لازال يعيش حلاوة النصر الكبير الذي حققه قبل حوالي عام (معركة الصريف ٢٦ / ١١ / ١٣١٨ (١٦ / ٢/ ١٩٠١) على خصمه الرئيسي شيخ الكويت مبارك الصباح وحلفائه من زعماء بعض مناطق نجد بمن فيهم بعض أفراد أسرة آل سعود، حيث يبدو أن طموحه (أي ابن رشيد) أبعد كثيراً من تثبيت سلطته فيما تحت

يده، بل يطمح، ولديه مبررات قوية، في توسيع رقعة ملكه تجاه الخليج والاستيلاء على الكويت نفسها[٦١] بمساعدة الدولة العثمانية أو حتى بموافقة صاحبة الهيمنة على منطقة الخليج (بريطانيا العظمى)*.

ومن جانب آخر، فإن هذه الخطوة (استعادة الرياض) كانت كما يراها عبدالعزيز لا تعدو أن تكون الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هدفه الكبير فهو يرى، بكل بساطة ووضوح واقتناع، أنه خرج ليسترد حقاً مغتصباً، وهو ملك آبائه وأجداده، من عدو يراه أمامه وهو بيت آل رشيد متمثلاً في تلك المرحلة بالأمير عبدالعزيز بن متعب بن رشيد.

وفي أقل من عام، بعد استعادة الرياض، تمكن الأمير عبدالعزيز من ترسيخ أقدامه في عاصمته بتحصينها مادياً بتجديد سورها ومعنوياً بكسب ولاء وثقة أهلها الذين عانوا الأمرين من سوء وقسوة حكم خصمه.

وخلال فترة وجيزة استعاد معظم مناطق الجنوب (الخرج، الحوطة، الحريق، الأفلاج، وادي الدواسر)[٦٢]. بل وهزم عدوه في الخرج في العام التالي ١٣٢٠هـ.

بعد انسحاب ابن رشيد من الخرج إثر هزيمته، أشاع أنه مهاجم للكويت، فطلب الشيخ مبارك النجدة من الأمير عبدالعزيز الذي استجاب لندائه ومعه جيش كثيف، نسبيا (حوالي عشرة آلاف)[٦٣]. وإثر خروج هذا الجيش مع من انضم إليه من جيش الشيخ مبارك، تبين أن هدف ابن رشيد هو الرياض. فاكتفت هذه الحملة بالقيام بحملة تأديبية ضد بعض القبائل ومن ثم عاد الأمير عبدالعزيز إلى الكويت (لنقل عائلته إلى الرياض كما يقال)[٦٤].

* يذكر لوريمر، نفسه حـ١ ص ١١٥ أن ابن رشيد في هذه المرحلة المبكرة ((طلب حماية الحكومة البريطانية)).

في تلك المرحلة المبكرة من كفاح الأمير عبدالعزيز لاستعادة ملك أسلافه المغتصب كان يدرك أن صراعه مع الأمير عبدالعزيز بن رشيد ليس صراعاً محلياً بحتاً وإنما له مضامين دولية* ربما تكون أخطر وأكثر تأثيراً في سير الأحداث من المضامين المحلية، مع عدم التقليل من شأن هذه الأحداث.

ومن ناحية أخرى فإن انتصارات الأمير عبدالعزيز، ونجاحاته السريعة المذهلة لفتت أنظار القوى السياسية الدولية المتنافسة، وكانت هذه الفترة كما سبقت الإشارة، قد شهدت ذروة التنافس الدولي حول الخليج، فأثناء إقامة الأمير عبدالعزيز القصيرة في الكويت (لنقل عائلته كما يقال) زاره القنصل الروسي في أبو شهر الذي قدم إلى الكويت على ظهر الطراد (يوياربن) مع

* يذكر خزعل، حسين، تاريخ الكويت السياسي حـ٢ ص ١٧٩ أن الإمام عبدالرحمن الفيصل قبل عودته إلى الرياض كتب للعثمانيين والمقيم البريطاني في الخليج يحيطهم علماً بعودتهم إلى نجد لاستعادتها ويطلب تفهم عدالة قضيتهم.

ويذكر عالم الحيوان الروسي، بوغوبا فلنسكي، الذي زار البحرين في شهر أبريل سنة ١٩٠٢ (محرم ١٣٢٠) أن شيخ دارين، محمد بن عبدالوهاب، سلمه رسالة كان قد تركها لديه الإمام عبدالرحمن الفيصل قبل عودته إلى الرياض، موجهة إلى القنصل الروسي في أبو شهر (أو فسيينكو) ولم يذكر مضمون هذه الرسالة، ولكن ربما أنها مماثلة لتلك الرسالة التي بعثها الإمام عبدالرحمن لكل من الإنجليز والعثمانيين. انظر ملف رقم ٤١٧ قائمة ١ إضبارة أ رقم ٢١٥٢. سفن روسية في الخليج، ص١١١؛

ويذكر لوريمر، نفسه حـ٣ ص ١٧١٩ - ١٧٢٠ أن ابن سعود حين بدأ حركته ((أرسل خطاباً إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج التمس فيها النظر إليه كرجل تربطه بالحكومة البريطانية علاقة وثيقة . . .)) وذكر أنه قد رفض أثناء وجوده في الكويت عروضا بالمساعدة من جانب مسؤول روسي كبير لأنه يعتقد أن مثل هذه العلاقة يجب أن تكون مع الحكومة البريطانية لا غيرها. وقد وافقت حكومة الهند على إهمال المقيم الرد على هذا الخطاب، وصدرت إليه التعليمات بأن لا يقدم لابن سعود أي نوع من أنواع التشجيع لأن سياسة الحكومة البريطانية تقضي بالابتعاد عن التدخل في شؤون نجد خاصة وإنها غير مستقرة إلى أبعد الحدود)).

قائد هذا الطراد وضباطه وقائد السفينة Infermet وضباطه . ويقول قائد الطراد هذا في تقريره ((. . . تكلمنا في الحديث بالطبع، عن الانتصار الأخير، وقال عبدالعزيز بهذا الصدد، أنه لولا المساعدة السرية الدائمة من جانب تركيا التي زودت ابن الرشيد بمدفعين ميدانيين لكانت القضية انتهت منذ زمن بعيد، وإن تركيا رغم الشرط الأخير الذي قطعته على نفسها بعدم المشاركة في هذه القضية، تساعد ابن الرشيد على الدوام، وتساند النزاع مخافة أن تتعزز من جديد قوة نجد بوصفها مركزاً للوهابيين [كذا] ومن أن يتوحد مشايخ الجزيرة العربية المتفاوتي القوة والنفوذ ومن أن تنتزع هذه الجزيرة كليا من تركيا . . .))[٦٥]

ويذكر قائد السفينة في تقريره المذكور أن ابن رشيد بعد هزيمته ((فر إلى جبل شمر في الشمال حيث كانت لا تزال لديه قبائل موالية، أما جميع القبائل الأخرى تقريبا، فقد كانت حتى ذلك الزمن قد أعلنت الطاعة لشيخها الشرعي ابن سعود* . . . وقبل وصولنا بوقت قليل، جرت في

*هو هنا يقصد الإمام عبدالرحمن . وفي تقرير من القنصل البريطاني في دمشق ، إلى السفير في اسطنبول بتاريخ ١٢ مارس ١٩٠٢ . (٢ الحجة ١٣١٩هـ) ما يفيد أنه بعد استيلاء عبدالرحمن الفيصل (كذا) نتيجة لقسوة ابن رشيد فإن غالبية سكان نجد مع ابن سعود الذي يعتبر ابن رشيد مغتصبا ، وانه سيستعيد حائل ، وهو الآن ربما أنه أقوى من ابن رشيد Bidwell A. K. Vol. 2 P. 60

وحسب تقرير عن الأحوال في نجد أعده العقيد كامبل في فبراير ١٩٠٢ (شوال / ذي القعدة ١٣١٩هـ) فإنه قد تم التفاهم بين الأتراك وابن رشيد ((على أساس أن تشمل مناطق نفوذه بالإضافة إلى نجد كل من الأحساء وقطر ، وقد اتفق على أن يكون الشيخ سعد الحازمي مسؤولاً عن منطقة الأحساء . وقد ازداد تحمس الأمير للتعاون مع الأتراك إلى أقصى الحدود وذلك طمعا في إيقاف زحف عبدالعزيز بن سعود الذي أصبح مسيطرا بعد احتلال الرياض على جميع المناطق الجنوبية من نجد . وكان الأتراك يخشون قيام عبدالعزيز بهجوم على الأحساء لأجل طردهم منها)) .

Kembal to Viceroy, Confidential 23 February, F. O. 78/5/250 (Public Record Office)

طبقا لـ : الداود ، محمود علي ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ، ص ١٤٦ .

الكويت احتفالات بهيجة وصاخبة بانتصار عبدالعزيز على ابن الرشيد، ويقال إن مبارك عندما قدموا له الشارة المنزوعة من ابن الرشيد رمى عن رأسه الكوفية والعقال، وقال إنه يود أن يكون خادماً لعبدالعزيز))[٦٦] .

ويبدو أن هذا الاجتماع الذي تم بين الروس والأمير عبدالعزيز هو ما أشير إليه في كثير من المصادر[٦٧] والمراجع من أن روسيا عرضت مساعدتها على الأمير عبدالعزيز إلا أن تطور الأحداث أوضح بجلاء أن عبدالعزيز كان عازفاً عن قبول مثل تلك المساعدة*، إن صح أنهم عرضوا شيئاً من ذلك .

---

* يذكر بوغويا فلنسكي ، عالم الحيوان ، المشار اليه سابقاً هامش ص٥٥ في رسالته إلى عميد القنصلية العامة في أبوشهر بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٠٢ (٨ ربيع الأول ١٣٢٠) أنه عندما قابل الشيخ مبارك طرح عليه أسئلة عديدة حول الوقت الذي يستغرقه شق طريق من روسيا إلى بندر عباس ، وأين ترابط السفن الحربية الروسية ، وكم يلزمها من الوقت للوصول إلى الكويت من مكان تواجدها الحالي . . .))

سفن روسية ص ١١٠

فربما أن هذه المعلومات التي حصل عليها الشيخ مبارك معززة بالخرائط التي أطلعه العالم الروسي عليها قد استوعبها الأمير عبدالعزيز إما عن طريق الشيخ مبارك وإما مباشرة عندما قابله القنصل الروسي وضباط السفينة الروسية ، أقنعت عبدالعزيز بعدم جدوى الاعتماد على أي مساعدة روسية بالإضافة إلى أن تلك الفترة التي تم فيها هذا العرض قد شهدت ذروة التنافس البريطاني — الروسي في الخليج فلم يكن من الحكمة أن يتحدى عبدالعزيز بريطانيا صاحبة الهيمنة على المنطقة.

وقد علق المعتمد البريطاني في الخليج Lieutenant Colonel Kemball في خطابه بتاريخ ١٦ مارس ١٩٠٣ (١٧ ذي الحجة ١٣٢٠هـ) الموجه لحكومة الهند على ماذكر من عرض روسي بأنه من الصعب عليه أن يدرك ماهي مصلحة روسيا في تأييد ابن سعود في هذا النزاع خاصة أنه لايمكن التنبوء بما سيؤول إليه : Bidwell A. K. Vol. 2 Part V P.28

الموقف البريطاني تجاه الأمير عبدالعزيز حتى قيام الحرب العالمية الأولى:

لاشك أن موقف بريطانيا من الصراع بين الأمير عبدالعزيز من جهة وابن رشيد والحكومة العثمانية من جهة أخرى قد شغل عبدالعزيز وأعطاه أهمية كبرى، فهو يدرك أن صراعه في جوهره ليس مع أمير حائل، بل هو صراع مع الدولة العثمانية، التي كانت في تلك الفترة تبسط سيادتها على معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، فالوجود العثماني يحيط به من شتى الاتجاهات، في اليمن والحجاز وحائل وفي الإحساء، كما أن خصمه، ابن رشيد، قد أعلن منذ البدء تبعيته للباب العالي*

إلا أن الموقف البريطاني في تلك المرحلة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا وحلفائها، اتسم بالارتباك والتردد، متأثراً بالعديد من العوامل والتطورات المحيطة بالمنطقة . وأهم هذه التطورات ذات الأثر على المنطقة هو تحول العلاقات البريطانية ـ العثمانية، التي اتسمت معظم القرن التاسع عشر، بالانسجام والتحالف الضمني أمام الأعداء المشتركين، وخاصة روسيا القيصرية، أو أي قوة أخرى تهدد وحدة أراضي الدولة العثمانية، مما يعني تهديد المصالح البريطانية البالغة الأهمية خاصة في تلك البقعة من الأرض الممتدة على شكل شبه مستطيل من جبال الأناضول شمالاً إلى السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية جنوباً، ومن مصر والبحر الأحمر غرباً إلى الخليج وبلاد مابين النهرين (العراق) شرقاً .

ومنذ حلول النفوذ الألماني في الدولة العثمانية وتقلص النفوذ البريطاني

* يذكر لوريمر ، نفسه جـ٣ ص ١٦٩٦ أنه ((في سنة ١٨٨١ (١٣٠٥هـ) وعقب النصر الأول على آل سعود ، اتصل ابن رشيد بالأتراك واعترف بتبعيته للباب العالي ، وأعلن أنه قام بهذه الفتوحات باسمه ، وتلقت الحكومة التركية هذا الاعتراف بالرضى والارتياح)).

في تلك الدولة، دخلت العلاقات البريطانية ـ العثمانية مرحلة من التوتر والعداء المستتر أحياناً والظاهر أحياناً أخرى، وانعكس ذلك على مجمل التطورات التي شهدتها تلك المنطقة خلال تلك الفترة . وقد بلغت تلك العلاقات مرحلة من الحساسية والتوتر في هذه المنطقة منذ حرمت ألمانيا من اتخاذ الكويت محطة Teminal لسكة حديد بغداد، وإبرام بريطانيا معاهدة حماية مع شيخ الكويت سنة ١٨٩٩م .

وخلال تلك الفترة كان من أبرز سمات السياسة البريطانية في هذه المنطقة هو العمل على المحافظة على الوضع القائم Status Quoوخاصة في المناطق الساحلية للخليج من ناحية، وعدم التورط في الأحداث الداخلية في نجد قدر الإمكان .

وإثر معركة الصريف (٢٦ القعدة ١٣١٨هـ/ ١٦ فبراير ١٩٠١م) بين شيخ الكويت وحلفائه وأمير حائل، تم التفاهم بين الحكومتين البريطانية والعثمانية في أكتوبر من ذلك العام على أن تقوم كل دولة من جانبها ((بتقييد)) [٦٨] حليفها والحد من نشاطه الموجه ضد أراضي الطرف الآخر .

من الواضح أن الانتصارات السريعة والحاسمة التي حققها الأمير عبدالعزيز على خصمه، ابن رشيد، خلال فترة وجيزة، قد أشعرت بريطانيا بشيء من الارتياح، فأصبح لدى ابن رشيد ((ما يشغله عن الهجوم على الكويت)) على حد تعبير الكولونيل Kemball في خطابه إلى حكومة الهند[٦٩] .

ويبدو أن تركيا في بادئ الأمر قد امتنعت عن مساعدة ابن رشيد التزاماً بذلك الوعد[٧٠] وربما لاعتقادها بقدرة حليفها بإمكانياته الذاتية على التصدي لهذه الحركة . إلا أنه مع استمرار الصراع وتطوره لصالح الأمير عبدالعزيز فقد أدركت تركيا عدم قدرة ابن رشيد على الانتصار على

عبدالعزيز فأخذت تمده بالمساعدات . ومن جانب آخر فإن شيخ الكويت، مبارك الصباح، إدراكاً منه بأن انتصارات عبدالعزيز على خصمه ابن رشيد قد أزاحت عن كاهله خطراً كان محدقاً به وببلده، بغض النظر عن موقف الدولتين المعنيتين الحالي والمستقبلي من هذا الصراع بين ابن رشيد وشيخ الكويت، حيث هو يدرك بدهائه السياسي أنه قد يأتي يوم تتفق مصالحهما على حسابه . لهذا استمر في تقديم العون المادي* والمعنوي للأمير عبدالعزيز . إلا أن بريطانيا دأبت على تحذير الشيخ مبارك من عدم التورط في شؤون نجد ومنذ المراحل الأولى للصراع(٧١) . واستمر ذلك الموقف البريطاني طوال مراحل هذا الصراع بدرجات متفاوتة حسب تطور العلاقات البريطانية ـ العثمانية حتى وفاة الشيخ مبارك سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م .

كما دأبت بريطانيا على تذكير الباب العالي بالتفاهم الذي تم في شهر أكتوبر ١٩٠١ السابق الإشارة إليه بعدم تشجيع أي من الجانبين، شيخ الكويت وابن رشيد للاعتداء على أراضي الطرف الآخر(٧٢) .

وبعد أن تمكن الأمير عبدالعزيز من استعادة القصيم ١٣٢٢ / ١٩٠٤ ووحد معظم مناطق نجد، دخلت متغيرات على الموقفين البريطاني والعثماني تجاه الصراع بين الأمير عبدالعزيز وابن رشيد .

فبريطانيا التي لازالت تتمسك بسياستها المعلنة القاضية بعدم التدخل في شؤون نجد الداخلية مباشرة أو عن طريق حليفها شيخ الكويت، بدأت تعيد تقويم موقفها الذي أصبح تحت تأثير اتجاهين أحدهما يمثله سفير بريطانيا لدى الباب العالي ويميل إلى عدم مساندة ابن سعود خشية إعادة تأسيس دولة سعودية (وهابية) في وسط شبه الجزيرة العربية وما يحمله ذلك من مخاطر

* ليس هناك -فيما أعلم- تقدير حتى تقريبي بتلك المساعدات ، ولكن لايبدو أنها كانت كبيرة بسبب المراقبة والضغط البريطاني انظر : السعدون ، نفسه ، ص ٧٦

في المستقبل القريب على نفوذ بريطانيا والسلطة نفسها في الكويت[٧٣] .

ووجهة النظر الأخرى التي تمثلها حكومة الهند والتي ترفض وجهة النظر الأولى، ويتضح ذلك من خطابها[٧٤] الموجه إلى وزير الهند بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٠٤م (١٤/ ٣/ ١٣٢٢هـ) .

وعند تقدم الجيوش التركية لمساندة ابن رشيد وتوجهها نحو القصيم للقضاء على عبدالعزيز، وكان ذلك جزءاً من تحرك واسع في الجزيرة العربية شمل تعزيز الحاميات التركية في اليمن والحجاز والعراق[٧٥]، مدعوماً بموقف ألماني نتيجة لإفرازات وتداعيات التصلب البريطاني فيما يتعلق بموضوع سكة حديد بغداد ووصولها إلى الخليج، وذات علاقة وثيقة بموجة الاندفاع الألماني لتحدي الهيمنة البريطانية في العراق والخليج والتطلع إلى الهند .

عند تقدم هذه الجيوش، الذي هو من جانب آخر انتهاك صارخ للتفاهم البريطاني ـ العثماني في شهر اكتوبر ١٩٠١م السالف الإشارة إليه، عند ذلك المفترق كرر الأمير عبدالعزيز طلب المعونة البريطانية لحمايته ضد الهجمة التركية المتحفزة، حيث كتب بذلك للمقيم البريطاني في الخليج في ٢ مايو ١٩٠٤م (١٧ / ٢ / ١٣٢٢هـ) كما وجه خطاباً آخر لشيخ الكويت بهذا المعنى، والذي بدوره قام بإبلاغه للمقيم في الخليج وضمنه تحذيراً منه إن ابن سعود إذا لم تقف بريطانيا معه ضد هذا العدوان فإنه قد يلجأ لقبول المساعدة الروسية التي يذكر أنه وعد بها[٧٦] سنة ١٩٠٣، إلا أن التعليمات التي سبق أن وجهت لنائب الملك في الهند اللورد كيرزون Lord Curzon من وزير الهند M. Brodrick تقضي بعدم اتخاذ أي خطوة للدخول في علاقة مع نجد أو حتى إرسال ممثلين (Agents) إلى هناك دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية[٧٧] .

وظل الموقف البريطاني ملتزما بسياسته المعلنة، بعدم التدخل في نجد، وأبرز تغيير انتاب هذا الموقف، تجاه هذه التطورات الخطيرة، هو تعيين معتمد بريطاني في الكويت ليتمكن من مراقبة الأحداث عن كثب[٧٨]، إلا أنه وبعد فترة وجيزة تم سحب هذا المعتمد والاكتفاء بزيارات متكررة في أوقات متفاوتة حفاظاً على الوضع القائم Status Quo فيما يتعلق بالوضع[٧٩]في الخليج حسب السياسة المرسومة من جهة ومن جهة أخرى حتى لا يكون سبباً في تعثر المفاوضات الجارية بين الحكومتين البريطانية والعثمانية فيما يتعلق باحتلال قوات تلك الأخيرة لجزيرة بوبيان، والتي تحرص بريطانيا على إجلائها عنها[٨٠]. كما أصبح الموقف البريطاني يميل إلى التخفيف من التشدد تجاه وصول السلاح إلى عبدالعزيز[٨١].

وإثر الهزائم المنكرة التي حاقت بقوات الدولة العثمانية وحليفها ابن رشيد في معارك الشنانة والبكيرية[٨٢] والتي انتهت آخر فصولها في ١٨ رجب ١٣٢٢هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٠٤م أصبح الأمير عبدالعزيز في وضع عسكري ومعنوي متفوق، ربما لا يجاريه أي زعيم آخر على ساحة الجزيرة العربية كلها.

إلا أن الوضع السياسي أصبح أكثر تعقيدا، بل ربما أشد خطورة. فمن ناحية الدولة العثمانية، فقد أدركت أن حليفها ابن رشيد أضعف من أن يتصدى للأمير عبدالعزيز، وقد جربت المواجهة المباشرة فمنيت بفشل ذريع، فلجأت إلى طريق جديد للتعامل مع الموقف، فأوحت إلى بعض الوسطاء عن طريق والي البصرة[٨٣]بجس نبض الأمير والإيحاء بالاستعداد بالاعتراف به حاكما على نجد تحت السيادة العثمانية، والواضح منذ البداية أن عبدالعزيز لا يريد أي ارتباط بالدولة العثمانية، وفي ذهنه ولاشك، تاريخ طويل من الممارسات التركية، ليس فقط ضده وضد أسرته في دولتيها

السابقتين، بل وما يشهده في حاضره في البلاد التي تحت السيادة العثمانية من معاناة لسكانها وسوء إدارة لموظفيها . . الخ . إلا انه يدرك من جانب آخر أن هذه الدولة مع كل ضعفها، لا تزال قوة عالمية تسندها قوة عسكرية (ألمانيا) ربما هي الأعظم* في تلك الفترة، فهي وان هادنته في الظروف الراهنة، فعند تغير الظروف لن تتردد في القضاء عليه، إن استطاعت .

ومن ناحية صديقه شيخ الكويت، فإنه بدوره أدرك خطورة الموقف، وأن النتائج السياسية التي أفرزتها معارك الشنانه والبكيرية أشد خطورة وأكثر تأثيراً من النتائج العسكرية، فعبدالعزيز، لم يخل بميزان القوى فقط بل قلب ذلك الميزان رأساً على عقب . ففي مقابلة، مطولة، مع المقيم البريطاني في الخليج الكابتن نوكس Knox كشف الشيخ مبارك[٨٤] عن المحاولات التركية لجس نبض الأمير عبدالعزيز عن طريقه وآخرين، وتخوفه، أي مبارك، من نتائج أي تقارب بين الأمير عبدالعزيز والدولة العثمانية، بل وذهب أكثر من ذلك بأن أبدى تخوفه هو من نمو قوة عبدالعزيز وأبدى شكوكه في احتمال تحول موقف عبدالعزيز ضده** . إلا أن المقيم البريطاني أوضح للشيخ في ذلك اللقاء أنه لا يستطيع أن يقوم بدور الوساطة إلا بعد معرفة واضحة وموافقة مطلقة من قبل الحكومة البريطانية، ويذكر نوكس أنه ناقش مع الشيخ احتمال قيام الحكومة البريطانية بتوجيه الشيخ ليقترح على ابن سعود إبرام اتفاق سلام مع الأتراك يتضمن استقلاله مقابل اعتراف اسمي بالسيادة التركيبة*** .

* كقوات برية ، أما في البحر ، فحتى تلك الفترة لازالت بريطانيا سيدة البحار .

** يذكر نوكس في تقريره أن الشيخ مبارك ردد أكثر من مرة قوله إن عبدالعزيز " بدوي " وفسر نوكس ذلك بأنه يعني أنه يوم معك وغداً ضدك .

*** أكد نوكس أن هذه مجرد وجهة نظر شخصية ، أي لا تعبر عن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية .

إلا أن حكومة الهند بخطابها بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٠٤م (٢٩/ ٧/ ١٣٢٢هـ) الموجه للمقيم البريطاني في الخليج طلبت إبلاغ نوكس بالامتناع بشكل مطلق، حتى يتلقى تعليمات بهذا الخصوص، عن تقديم أي توجيه أو نصيحة للشيخ مبارك حول هذا الموضوع، قد يفهم منه أن حكومة الهند ترغب في رؤية وجود تركي في هذه المناطق[٨٥] .

واتخذت الخارجية البريطانية خطوة أكثر وضوحا تجاه العلاقة مع عبدالعزيز بأن أكدت بخطابها، لوزارة الهند، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٠٤م (٩ شوال ١٣٢٢هـ) بأن مصالح حكومة صاحب الجلالة تتحدد فقط بالخط الساحلي لشرق الجزيرة العربية، وأنه لا يجب أن يتخذ أي إجراء أو التفوه بتصريح قد يظهر أن هناك أي علاقة بين الحكومة البريطانية والنزاع القبلي القائم حاليا في الداخل[٨٦] . كما اشتمل ذلك الخطاب على تكرار التحذير الذي سبق أن وجه للشيخ مبارك من اللورد كيرزون بعدم التورط في ذلك النزاع، إضافة إلى أنه يجب توجيه الشيخ بالامتناع عن إعطاء أي رأي أو مشورة لابن سعود فيما يتعلق بمحاولات الأتراك التفاهم معه .

أمام هذا الموقف السلبي من جانب بريطانيا قبل الأمير عبدالعزيز الدخول في مفاوضات مع العثمانيين ممثلاً بوالده الإمام عبدالرحمن الذي اجتمع، في الزبير، ومعه الشيخ مبارك، بوالي البصرة وانفض ذلك الاجتماع بمشروع اتفاق يقضي ((أن يكون القصيم على الحياد، أي أن تتكون منه مقاطعة مستقلة تقوم حاجزاً بين ابن الرشيد وابن سعود، وأن يكون للدولة فيه مركز عسكري ومستشارون))[٨٧] .

إلا أن هذا المشروع أثار من الاضطراب أكثر مما قدم من الحلول للأزمة القائمة، فلا أحد يريد أن يرى وجوداً تركياً في وسط نجد - باستثناء بعض الزعماء الطامحين في القصيم - حتى ابن رشيد نفسه كان يريد أن يستعين

بقوات الدولة ضد ابن سعود بينما الأتراك، بعد تجربة، لا يريدون في تلك المرحلة على الأقل ـ الدخول في حرب مع ابن سعود . لهذا اختلف الحليفان واستؤنف النزاع بين ابن رشيد وابن سعود .

وعلى الرغم من استئناف المفاوضات في عنيزة بين الأمير عبدالعزيز وبين قادة الجيش التركي[٨٨] حيث تمخضت تلك المفاوضات عن عدم اتفاق، فأصبح هناك ما يشبه حالة اللاسلام واللاحرب، مع مايترتب على وجود هذه القوات التركية من إثارة أزمات وإغراء لبعض الطامعين والطامحين، وخاصة في المناطق المحيطة بهذه المواقع المحتلة، فاضطر عبدالعزيز إلى اتخاذ موقف حاسم سنة ١٩٠٦م (١٣٢٤هـ) تم على إثره استسلام هذه القوات للأمر الواقع والانسحاب بسلام حيث تم ترحيلهم إلى من حيث أتوا ((وبعد شهرين أرسل السلطان عبدالحميد يشكر الأمير عبدالعزيز بن سعود على معاملة عساكر الدولة تلك المعاملة الشريفة))[٨٩] .

وكان الأمير عبدالعزيز، أثناء فترة وجود هذه القوات في القصيم قد اتجه في خريف سنة ١٩٠٥م (١٣٢٣هـ) نحو شرق البلاد ووجه من هناك رسائل لبعض شيوخ الخليج يشعرهم فيها باعتزامه القدوم إليهم أوائل العام القادم للمطالبة بدفع الزكاة المستحقة عليهم، حسب التقليد المتبع أثناء وجود الدولة السعودية السابقة[٩٠] ويبدو أن اتخاذ عبدالعزيز هذه الخطوة كان الهدف منه إشعار السلطات البريطانية، التي اتخذت من صراعه مع العثمانيين موقفا سلبيا، إشعارهم بما يمكن أن يسببه لهم من إزعاج فيما لو رغب أو اضطر إلى ذلك .

وقد أثارت هذه الخطوة الكثير من الاضطراب لدى بعض شيوخ الساحل مما جعل المقيم البريطاني في الخليج COX يوجه المعتمد البريطاني في الكويت لمخاطبة الشيخ مبارك للتوسط لدى صديقه عبدالعزيز بصرف النظر

عن هذه الزيارة التي لن يكون مرغوباً فيها من قبل بريطانيا[٩١] .

بعد مقتل الأمير عبدالعزيز بن متعب في شهر صفر ١٣٢٤هـ/ أبريل ١٩٠٦م، ثم إجلاء الأتراك في نفس ذلك العام عن القصيم، وجه الأمير عبدالعزيز تفكيره نحو التخلص النهائي من الوجود العثماني في بلاده، ولكنه يدرك أن إجلاءهم عن منطقة القصيم شيء، وإخراجهم من الأحساء (وساحل القطيف) شيء آخر . فمازال الأتراك يحيطون به من كل جانب، وهو وان كان واثقاً من قدرته على التصدي لهم في البر، فإنه من الصعب، بل ربما من المستحيل أن يكون قادرا على مجابهتهم في البر والبحر في آن واحد . وهذه الحقيقة هي السبب الرئيسي في إلحاح الأمير عبدالعزيز . ومنذ البدء، في إيجاد نوع من التفاهم، أو التعاون، مع البريطانيين في الخليج، على أمل أن يتمخض هذا التعاون أو التفاهم عن وضع يكفل حمايته من البحر، حيث بريطانيا صاحبة السيادة والهيمنة على الخليج في تلك الفترة .

وعلى ذلك بادر في نفس العام الذي تم فيه إجلاء الأتراك عن القصيم بإرسال مبعوث لمقابلة المعتمد السياسي البريطاني في البحرين Captain Pri-deaux برسالة مضمونها ((أن الأمير يشعر أنه قادر على طرد الأتراك من الأحساء ويرغب في الدخول في معاهدة علاقات Treaty Relations مع الحكومة البريطانية، وسيوافق على تعيين موظف سياسي في الأحساء أو القطيف فقط إذا هم سيحمونه من هجوم تركي))[٩٢]

ونتيجة للأوضاع الجديدة التي تمخضت عن التطورات الأخيرة في وسط الجزيرة لصالح الأمير عبدالعزيز، فقد أدركت السلطات البريطانية في الخليج، أن التمسك بمبدأ عدم الدخل في الداخل، وأن مصالح بريطانيا تتركز فقط في الساحل، والعمل قدر الإمكان على المحافظة على الوضع

القائم، قد لا تكون هي السياسة الأمثل للمحافظة على تلك المصالح . لهذا أعد المقيم البريطاني في الخليج Sir Percy Cox مذكرة، بعد دراسة مستفيضة، موجهة لحكومة الهند بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٠٦م (٢٨ رجب ١٣٢٤هـ) جاء فيها :

١- إن تجاهل رغبات الأمير عبدالعزيز في إيجاد علاقة مع بريطانيا قد يحوله إلى عدو .

٢- إن التفاهم معه سيريح سلطان مسقط وزعماء الساحل ويوثق علاقتهم ببريطانيا .

٣- إن التعاون معه سيساعد على القضاء على القرصنة في شمال الخليج .

٤- هناك مؤشرات توحي بأن التدخل التركي في وسط الجزيرة العربية سيعمل على توحيد القبائل تحت قيادة ابن سعود، وإذا لم نساعدهم فإنهم ربما سيتصلون بقوة (كبرى) غير بريطانيا .

إلا أن حكومة الهند لم تحبذ الأخذ بهذا الرأي، نظراً لما قد يترتب عليه من مضاعفات على علاقات بريطانيا بالقوى الكبرى الأخرى، حيث كانت المفاوضات قد وصلت إلى مراحل دقيقة بينها وبين كل من روسيا فيما يتعلق بالوضع في إيران والخليج، ومع ألمانيا فيما يتعلق بتطورات سكة حديد بغداد، وبالتالي مع الدولة العثمانية التي هي أقرب في هذه المرحلة إلى صف ألمانيا منها إلى جانب بريطانيا؛ لهذا واستجابة لنصيحة السفير البريطاني في اسطنبول قررت عدم الدخول في أي نوع من العلاقة مع الأمير عبدالعزيز وذلك في مايو سنة ١٩٠٧م[٩٣] (١٣٢٥هـ) .

((وقبل تلقي هذه التأكيدات كانت حكومة الهند قد أشارت على حكومة صاحب الجلالة أنها ترى من الضروري الحصول على تأكيد من ابن

سعود ـ عن طريق شيخ الكويت أو سلطان مسقط ـ عما إذا كان يود أن يرتبط بالاتفاقية التي سبق أن ارتبط بها سلفه عبدالله بن فيصل ١٨٦٦م))[٩٤]*

وخلال الأربع سنوات التالية (١٩٠٨-١٩١١م / ١٣٢٥-١٣٢٩هـ) شهدت الساحة الدولية المحيطة بشبه الجزيرة العربية شيئا من الهدوء النسبي، أو ربما إعادة ترتيب الأوراق، فقد توقف، أو ربما انتهى، التطلع الروسي نحو الخليج . باتفاق سنة ١٩٠٧م بين بريطانيا وروسيا، ثم التفاهم بين بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاق سنة ١٩٠٤م. كما دخلت بريطانيا في مفاوضات مع ألمانيا سنة ١٩٠٩م حول موضوع سكة حديد بغداد .

وفي الساحة الداخلية فقد واجه الأمير عبدالعزيز أزمات متتالية بدءاً بما أفرزته المذابح العائلية داخل الأسرة الحاكمة في حائل وانعكاس ذلك على العلاقة مع الأمير عبدالعزيز حيث تجدد النزاع مرة أخرى مما أغرى بعض القبائل بالتمرد، وخروج بعض المدعين في القصيم، ثم فتنة الهزازنة في

---

* يشير هنا إلى ما جاء في :-

India Foreign and Political Dep., A collection of Treaties 11 (1930)

KRAUS Reprint

A collection of Treaties, Engagements and Sanads, relating to India and Neighbouring countries compiled by C.U.U. Aitchison B.C.S., Vol. XI No. 1 P.206

ترجمة تعهد الأمير (الوهابي) بتاريخ ١٢ ابريل ١٨٦٦م

أولا : أن محمد بن عبدالله بن مانع باعتباره مكلف من قبل الإمام عبدالله بن فيصل بطلب إقامة علاقة صداقة مع الحكومة البريطانية

ثانيا : التأكيد للمقيم نيابة عن (الإمام عبدالله) انه لن يسبب أذى أو يمنع (دخول) حاملي التبعية البريطانية إلى الأراضي التي تحت سيادة الإمام

ثالثا : أنه لن يسيء إلى أو يهاجم أراضي القبائل المتحالفة مع بريطانيا وخاصة مملكة مسقط باستثناء تحصيل الزكاة (المعمول بها) منذ القدم

كتبته بيدي، السبت ٥ من ذي الحجة ١٢٨٢هـ.

الحريق وخروج بني عمه (العرائف) إلى الأحساء والتحاقهم بقبيلة العجمان وانتهاء بهزيمة (هدية) سنة ١٩١٠م[٩٥]. وتتويجا بانقلاب موقف الشيخ مبارك ضده* .

ثم تحرش أمير مكة الحسين بن على، وما انتهى إليه من قبول الأمير عبدالعزيز بالاعتراف بالسيادة العثمانية مقابل إطلاق سراح أخيه الأمير سعد الأسير عنده .

---

* بعد هزيمة الجيوش التركية في القصيم إثر معارك الشنانة والبكيرية ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) تحول موقف الشيخ مبارك من (الصديق المساند) إلى ما يمكن أن يسمى (الصديق اللدود) فهو يظهر الصداقة والنصح ويبطن التخوف والحذر من نمو قوة ابن سعود ، وهو بذلك ، فيما يبدو ، محكوم بعاملين: الأول التشدد البريطاني تجاه تدخله في النزاع الدائر في نجد، وتكرار تحذيراتهم للشيخ بالامتناع عن ذلك . والثاني من رؤيته هو لما يمكن أن تشكله نمو قوة صديقه عبدالعزيز من خطر على وضعه نفسه في الكويت؛ لهذا كان يراقب ويتابع مايجري ويدلي بدلوه مباشرة وغير مباشرة، ففي تقرير أعده المعتمد البريطاني في الكويت Major Knoxللمقيم البريطاني في الخليج Major Coxبناء على طلب هذا الأخير بتاريخ ١ فبراير ١٩٠٨م عن الأحوال في نجد جاء فيه: أن الشيخ يلعب أدواراً مزدوجة مع القوى المتصارعة في نجد بتحريض بعضها ضد بعض كما أنه يعمل لإشعار ابن سعود بعدم قدرة هذا الأخير على الاعتماد على نفسه وانه لازال في حاجة لمساندته .

"That he was not strong enough to stand alone and he was still in need of Mumborek's assistance "

F.O. confidential (9433) P.61 No. 2 Enclosure 2 in No. 9

وفي هذا السياق يذكر المعتمد البريطاني في الخليج في مذكرة لحكومة الهند بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٠٨م أن الشيخ مبارك في مقابلة مع السيد Mcdoull، بعد عودة الشيخ من زيارة صديقه شيخ المحمرة قد ذكر أن والي البصرة تلقى تعليمات من القسطنطينية تقضي بتسليم مبارك حكومة القطيف والأحساء ، وأنه ليس بالضرورة أن يذهب بنفسه إلى هناك ويكفي أن يعين أحد أولاده نيابة عنه إلا أن مبارك اعتذر عن ذلك بسبب انشغال أولاده بمهامهم في الكويت .

F.O. confidential (9491) Affair of Asiatic Turkey and Arabia P.52 Enclosure in No. 40

ويبدو أن هذه الأزمات قد شغلت الأمير عبدالعزيز عن التفكير في استعادة الأحساء[٩٦] أو بمعاودة الاتصال بالسلطات البريطانية، إلا أنه وقد خرج من هذه الأزمات، وقد وحد جبهته الداخلية، وجه اهتمامه لهذا الموضوع وجدد رغبته في التقارب مع بريطانيا، إلا أن هذه الأخيرة فضلت الالتزام بسياستها السابقة في هذه الآونة تجاه وسط شبه الجزيرة العربية .

وخلال العامين التاليين برز على الساحة عنصر جديد منبثق من الوجود العثماني في المنطقة، وهو أمير مكة الحسين بن على الذي عينه الاتحاديون كجزء من تنفيذ سياستهم الجديدة بتشديد القبضة على الممتلكات العثمانية في المنطقة الآسيوية، بما فيها شبه الجزيرة العربية، وتمكن الحسين في سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م في ظروف وملابسات غامضة من أسر الأمير سعد بن عبدالرحمن شقيق الأمير عبدالعزيز، وأخذه رهينة، اشترط لإطلاق سراحه أن يعترف عبد العزيز بتبعيته للدولة العثمانية وقبول سيادتها ودفع مبلغ معين كل سنة كدليل على هذه التبعية*، ووافق الأمير عبدالعزيز على ذلك، وهو يدرك أنها (مجرد ورقة) لا تعني شيئا على أرض الواقع بينما هي تعني الشيء الكثير كليل على قدرته على تحقيق ما عجز عنه غيره سواء بالوسائل العسكرية المباشرة أو المساعدات الكثيفة التي قدمتها الدولة لتحقيق ذلك لحلفائها من بيت آل رشيد خلال ما يزيد على عقد كامل، وتلا ذلك نشاط مكثف من قبل الحسين لتأليب القوى المعادية للأمير عبدالعزيز فاستقبل المتمردين من بنى عمومته (العرائف) وشجع العناصر الطامحة للزعامة في

* يذكر أمين سعيد، الدولة السعودية جـ ٢، ص ٥٠ أنه بعد أن تم تعيين الحسين سنة ١٣٢٦هـ شريفا لمكة، ((وأعد على الفور تقريراً مطولاً أرسله إلى حكومة الآستانة يصف حالة الحدود ويدعو إلى اتخاذ تدابير سريعة وعاجلة لوقف هذا النشاط والقضاء على هذه الحركة (حركة ابن سعود) قبل استفحالها واشتداد خطرها فجاءه الجواب بالموافقة وأطلقت الدولة يده في اتخاذ ما يراه لازماً من التدابير فأعد حملة قادها بنفسه إلى مناطق الحدود سنة ١٣٢٨هـ)).

القصيم وعمل على استقطاب بعض القبائل متذبذبة الولاء، كما بدأ التنسيق مع خصم عبدالعزيز الرئيسي، محلياً، بيت آل رشيد، ثم توج ذلك بمنع التجار النجديين من التوجه إلى الحجاز، فأصبح الأمير عبدالعزيز يواجه ظروفاً قاسية سياسياً واقتصادياً . ومن جانب آخر بدأت الإدارة العثمانية في الضغط المباشر على عبدالعزيز لإثبات صدق ولائه للدولة بطلب إرساله قوات لبعض المناطق المحيطة[٩٧] بنجد لتعزيز الوجود العثماني فيها نظراً للظروف الصعبة التي تعيشها الدولة العثمانية في الجبهة الأوربية، حيث اضطرت إلى سحب جزء كبير من قواتها من المنطقة لتعزيز جبهتها الأوربية (أثناء حروب البلقان) .

لقد عمقت هذه التطورات، ما كان عبدالعزيز يدركه منذ البدء، من أن الوجود العثماني في المنطقة هو المصدر الرئيسي لكل ما عاناه ويعانيه . وان هذه الأزمات التي تحيط به هي مجرد أعراض لمرض مزمن، هو الوجود العثماني، ليس بالنسبة لوضعه فقط، وإنما لكل ما يعانيه العرب المعاصرون له .

وقد لخص رأيه تجاه العثمانيين في رده على طلب والي البصرة سليمان شفيق كمالي باشا الذي بعث إليه ((يستشيره ويستمع إلى آرائه وشكواه))[٩٨] وذلك سنة ١٩١٢م بقوله : ((إنكم لم تحسنوا إلى العرب، ولا عاملتوهم على الأقل بالعدل . وأنا أعلم أن استشارتكم إياي إنما هي وسيلة استطلاع لتعلموا ما انطوت عليه مقاصدي . وهاكم رأيي، ولكم أن تؤولوه كما تشاؤون : إنكم المسؤولون عما في العرب من شقاق . فقد اكتفيتم بأن تحكموا وما تمكنتم حتى من ذلك، وقد فاتكم أن الراعي مسؤول عن رعيته . وفاتكم أن صاحب السيادة لا يستقيم أمره إلا بالعدل والإحسان وقد فاتكم أن العرب لا ينامون على ضيم، ولا يبالون إذا خسروا كل ما

لديهم وسلمت كرامتهم. أردتم أن تحكموا العرب فتقضوا إربكم منهم فلم تتوفقوا إلى شئ من هذا وذاك. لم تنفعوهم ولا نفعتم أنفسكم))[٩٩].

استرداد الأحساء :-

وقد تبلورت في ذهن الأمير عبدالعزيز فكرة التخلص النهائي من الوجود التركي في الأحساء والقطيف نتيجة للظروف المحلية والإقليمية المشار إليها، كما تبين له أن أوضاع الدولة العثمانية المزرية نتيجة لهزائمها الفادحة مع إيطاليا في طرابلس الغرب سنة ١٩١١م والحروب البلقانية سنة ١٩١٢ / ١٩١٣م والتي كشفت عن حقيقة ضعف هذه الدولة المتهالكة، وأن الوقت قد حان لتحقيق هدفه المؤجل منذ زمن لاستعادة جزء مهم من بلاده الممزقة، إلا أنه من جانب آخر، يدرك أن هناك عاملاً مهما لابد من أخذه بالحسبان عند إقدامه على هذه الخطوة، وذلك هو الموقف البريطاني في الخليج، فانتهز فرصة لقائه بالمعتمد البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير Captain Shakespear وكان لقاءً مطولاً استمر أربعة أيام على حد قول شكسبير في تقريره عن هذا اللقاء المؤرخ في ١٥ مايو ١٩١٣م[١٠٠] (٩جمادى الآخرة ١٣٣١هـ).

في هذا اللقاء حاول الأمير عبدالعزيز أن يتأكد من حقيقة المعلومات التي تشير إلى هزائم الدولة العثمانية رغم ما تروجه دوائر هذه الدولة من تحقيق انتصارات وهمية، التي لم تنطل على عبدالعزيز، حيث كان، كما يبدو، يتابع بعناية شديدة* ما يجري على المسرح الدولي، خاصة ماله علاقة

* يذكر الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري في كتابه، لسراة الليل هتف الصباح، بيروت (١٩٩٧) ص ٦١٧ أنه كان يعمل في قصر الملك عبدالعزيز ((ثلاثة مترجمين من الألمانية والإنجليزية والإيطالية إلى العربية، وكانوا يطلعون الملك على آخر الأخبار مكتوبة بالعربية في فترات منتظمة من اليوم . . . وكان المترجمون الثلاثة يستمعون إلى نشرات الأخبار من نيويورك ولندن وبرلين وروما ويعرضون ما جاء فيها عليه)). ولكن لم يذكر متى بدأ هذا التقليد.

بكفاحه في سبيل توحيد أجزاء بلاده الممزقة، وعلى وجه أخص بصراعه مع العثمانيين . وقد باح الأمير عبدالعزيز للمسؤول البريطاني عن حقيقة مشاعره تجاه الأتراك، وأنهم السبب الرئيسي فيما أحاق ويحيق بالعرب الرازحين تحت حكمهم من كوارث وأزمات . . . الخ .

كما تبين لشكسبير ((أن الأمير وإخوته وأعيان نجد الموجودين معه في المعسكر (الذي تم فيه اللقاء) يعتبرون أن ما حاق بتركيا أخيراً إضافة لضعفها الحالي يتيحان أفضل فرصة لنجد لتخليص نفسها من ظل السيادة العثمانية وطرد الجنود الأتراك من منطقة الأحساء والقطيف))[١٠١] .

كما ذكر الأمير عبدالعزيز لشكسبير أن لديه وثيقة حصل عليها مؤخرا يعترف فيها) Nafiz Pasha (محمد باشا نافذ)، قائد حملة مدحت باشا التي احتلت القطيف سنة ١٨٧١م بأن هذه المنطقة تخص وتحت حكم (الإمام) عبدالله (ابن فيصل) وعائلته . كما يذكر شكسبير أن الأمير عبدالعزيز أشار إلى وثيقة أخرى، سمع عنها، ولم يطلع عليها بعد، تتضمن اتفاقية يعترف فيها الكولونيل بيللي (Colonel Sir Lewis Pelly) نيابة عن الحكومة البريطانية بأن آل سعود هم حكام منطقة القطيف . وهذه الوثيقة كانت نتيجة للمفاوضات التي أجراها نيابة عن (الإمام) فيصل أربعة رجال هم : محمدبن مانع وعبدالعزيز بن عمرو وصالح الويدادي (El-Widadi) وإبراهيم بن غانم، ذلك على إثر الإجراءات التي قام بها الأسطول (البريطاني) ضد ميناء الدمام سنة ١٨٦٥م* .

* يذكر شكسبير تعليقاً على هذا أن ليس لديه من الوثائق ما يتضمن هذه الوثيقة إلا أن هناك مايحمل مثل هذا المعنى في إعلان مطبوع في ص ١٥٦ من Aitchison's Treaties, Vol. XII as No. 28 وانظر عن الإجراءات التي اتخذها الأسطول البريطاني ضد ميناء الدمام ونص الاتفاق المومي اليه هنا في : أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية جـ ١ ص ص ١٦٢-١٦٣ وانظر أعلاه هامش ص٦٨ .

وحسب شكسبير في تقريره هذا أن الأمير عبدالعزيز ألمح إلى أنه على علاقة طيبة مع معظم زعماء الجزيرة العربية باستثناء أمير مكة الحسين بن علي، كما أشار إلى أنه قادر على التصدي لأي من أعدائه حتى لو تحالف أكثر من واحد ضده، إلا أن الخطورة التي يخشاها هو وقوف الأتراك إلى جانب أعدائه وأنه يود أن يحصل على نوع من الحماية البريطانية أو وضع شبيه بما هو قائم بين بريطانيا والكويت وزعماء الساحل، وإلا فإنه سيعتمد على سيفه بحول الله (His Providence) وإنه عازم على طرد الأتراك من الأحساء عاجلاً أو آجلاً بالأساليب الدبلوماسية أو بقوة السلاح، وإنه لا يرى فرصة أفضل من هذا الوقت للإقدام على هذه الخطوة، ولكنه يود أن يطلع على موقف الإنجليز من ذلك . ويقول شكسبير : ((وعند هذه النقطة أخبرته أنه إن أقدم على (اجتياح) الأحساء فإنني على يقين أننا [بريطانيا] لن نعرض علاقتنا مع تركيا للخطر من أجله، لأننا وحتى الآن لم نعترض على (شرعية) الوجود التركي في الأحساء)) (١٠٢) .

وأشار شكسبير إلى أن الأمير عبدالعزيز شعر بخيبة أمل كبيرة لعدم إعطائه أي تأييد أو تلميح بتأييد الحكومة البريطانية، كما حاول أن يوضح للأمير أن هناك مفاوضات جارية بين بريطانيا والدولة العثمانية حول موضوع سكة حديد بغداد، وهذا من أسباب عدم رغبة بريطانيا في تعكير العلاقة مع الدولة العثمانية .

ويعتقد شكسبير -حسب ما جاء في تقريره هذا- أن إقدام الأمير على استعادة الأحساء سيؤدي إلى نتائج خطيرة، قد تفقده كل ما في يده حاليا، وكصديق له ((فإنني لم أجعله يستهين بالقوة التركية على الرغم من الصعوبات والهزائم التي واجهتها إثر الحروب البلقانية)) .

ويرى شكسبير أن إمكانية مساعدة الأمير في استرداد الأحساء

دبلوماسياً غير ممكن حالياً، حيث إن المفاوضات الجارية مع الأتراك بخصوص إخراجهم من أم قصر في الكويت أهم من هذا الموضوع . إلا أنه يعود إلى تأكيد أهمية إعطاء ابن سعود ووسط الجزيرة اهتماماً أكبر، وأن هذا الرجل طراز فريد من الرجال قادر على قيادة الجزيرة العربية، وأن بريطانيا سترغم على إقامة علاقات معه عند استعادته للأحساء . إلا أنه يميل إلى أن حصوله على مساعدتهم (الإنكليز) لطرد الأتراك من الأحساء سيأخذ وقتاً طويلاً.

ويختتم شكسبير تقريره المطول بطلب تأييد المعتمد في الخليج (الموجه له هذا التقرير) في ضرورة إعادة النظر في مسألة العلاقة مع أمير نجد لأن لديه انطباعًا بأن هذا الموضوع سيصبح بعد فترة ليست طويلة ملحاً ومن مصلحة بريطانيا أن تصل إلى قرار واضح بشأن العلاقة مع ابن سعود(١٠٣) .

يتضح من هذا التقرير حقيقتان، الأولى : أن عبدالعزيز عازم بشكل أكيد على استعادة الأحساء عاجلاً أو آجلاً . والثانية أن بريطانيا لا ترغب في ذلك الوقت بالذات أن يتم ذلك، وإنها غير مستعدة لتأييده بشكل مباشر أو غير مباشر . وقد حرص شكسبير ـ بحكم علاقة الصداقة بينهما — أن يوضح له هذه الحقيقة حتى لا يكون هناك سوء فهم للموقف البريطاني .

ومن جانبه فإن الأمير عبدالعزيز حصل من لقائه هذا على ما يمكن أن يسمى (تقدير موقف) فتأكدت لديه الحالة المزرية التي عليها الدولة العثمانية . ومن ثم اتخذ قراره معتمداً على نفسه (بعد الله) .

وبعد أيام قلائل* (٥ جمادى الأولى ١٣٣١هـ/ ١٣ أبريل ١٩١٣م)

---

* كان دخول الأمير عبدالعزيز الأحساء (حسب الريحاني ، تاريخ ، ص٢٠٨) تم في ٥ جمادى الأولى ١٣٣١ (١٣ أبريل ١٩١٣) بينما كان هذا اللقاء في شهر مارس ١٩١٣ .

تمكن الأمير عبدالعزيز وبخطة لا تقل في بساطتها ودقة إحكامها، وفجائيتها، عن خطة استعادة الرياض، تمكن من استعادة الأحساء، وطرد الأتراك منها ومن جميع المناطق التابعة لها . وأصبح بحكم الواقع الذي فرضه على الجميع قوة لا يمكن تجاهلها على ساحل الخليج .

وحتى شكسبير نفسه، في تقريره التالي بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١٣م (١٤/ ٦/ ١٣٣١هـ) يقول : ((أنا أعترف بمفاجأة وسرعة هجوم ابن سعود حيث كنت أتوقع أن يحدث ذلك عاجلاً أو آجلاً، ولكن انطباعي أنه سينتظر أثر حركات الاستقلال الذاتي لبعض المناطق العربية على السياسة التركية قبل أن يقوم بنفسه باتخاذ هذا الإجراء))[١٠٤] .

لقد تم هذا الحدث في فترة بالغة الدقة والحساسية في العلاقات العثمانية ـ البريطانية . وكانت بريطانيا هي الجانب الأكثر حرصاً على عدم تعكيرها بأي حدث أو اتخاذ أي موقف قد يثير شكوك الدولة العثمانية حيث كانت المفاوضات بين الجانبين من ناحية، وبين الدولة العثمانية والقوى الدولية الأخرى (ألمانيا، فرنسا وروسيا) للتنسيق بين مصالح هذه الدول المتضاربة في الأراضي والممتلكات العثمانية قد بلغت مراحل متقدمة، وقد حققت بريطانيا في هذه المفاوضات مكاسب كبيرة وخاصة في الخليج[١٠٥] مقابل مكاسب (ان كان هناك مكاسب) محدودة للدولة العثمانية . وبالتالي فإن قيام عبدالعزيز باستعادة الأحساء في هذه المرحلة فيه ((شيء من الإحراج)) من وجهة النظر البريطانية حسب تعبير المقيم البريطاني في الخليج كوكس في خطابه إلى حكومة الهند بتاريخ ٢٣ مايو ١٩١٣م خاصة أنه تم بعد لقاء ودي مع المعتمد البريطاني في الكويت (شكسبير) ولكنه يعترف بأن هذا التوقيت مثالي من ناحية ابن سعود، فليس أمام بريطانيا والدولة العثمانية، في رأيه، إلا التعامل مع الأمر الواقع، فالباب العالي كما يرى كوكس، بخزينته

المفلسة، في نفس الوقت الذي يسود فيه التململ في ولاية البصرة، من الصعب عليه القيام بحملة فعالة ضد ابن سعود .

ومن جانب آخر يشير كوكس في رسالته هذه لحكومة الهند إلى أنه في حالة السماح للأتراك بتسيير حملة بحرية، التي لا يشك أنها ستكون فاشلة، ستترك أثراً سيئاً لدى ابن سعود تجاه بريطانيا، على حد تعبيره[١٠٦].

لقد أخذت هذه الخطوة التي أقدم عليها عبدالعزيز، باستعادة الأحساء، السلطات البريطانية على حين غرة . فحين علم المقيم في الخليج Cox بقدوم قوة تركية عن طريق البحر من البصرة، أبرق إلى وزير الخارجية بطلب التوجيه خلال يومين تجاه الموقف الذي يجب اتخاذه . ويشير في نفس الوقت إلى ما سبق إبلاغه للباب العالي قبل نحو عشرين سنة، أي في شهر يونيو ١٨٩٣ من ((أن حكومة جلالة الملك لن تسمح بتنقل الجنود العثمانيين في مياه البحرين)) ويشير إلى أنه من وجهة نظر محلية، وخاصة من قبل شيخ البحرين، فإن الحياد هو الأفضل .

إلا أنه نظرا لحالة المفاوضات التركية ـ البريطانية الجارية حاليا فإن الموقف حساس[١٠٧].

وجاء جواب وزير الخارجية في اليوم التالي ونصه :

((لا تتخذ أي إجراء . المفاوضات مع تركيا تتقدم بشكل مرض . عند الضرورة يقدم احتجاج على أي تنقل))[١٠٨] (للجنود) .

لقد ظل الموقف البريطاني في موقفه السلبي تجاه الأمير عبدالعزيز طوال فترة ما بعد استعادة الأحساء وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى معسكر ألمانيا وحلفائها . إلا أنه يجب التمييز بين مرحلتين في هذه

الفترة وإن لم يكن هناك اختلاف في الموقف إلا أن دوافع وأسباب كل مرحلة مختلفة نوعاً عن الأخرى .

الأولى: منذ استعادة الأحساء وحتى توقيع الاتفاقية الأنجلو-تركية في ٢٩ يوليو ١٩١٣ (٢٥ / ٨ / ١٣٣١هـ) والثانية منذ ذلك التاريخ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٤م .

ففي المرحلة الأولى، كان حرص بريطانيا شديداً على تجنب الدخول في أي علاقة مع الأمير عبدالعزيز قد تثير شكوك العثمانيين وتنعكس على موقفهم أثناء تلك المفاوضات، على الرغم من أن السلطات البريطانية في الخليج وحكومة الهند تجد صعوبة في تجاهل الوضع الجديد، ففي خطاب من حكومة الهند إلى وزير الهند بتاريخ ٣١ مايو ١٩١٣م يذكر أنه من الصعوبة التوفيق بين طرد الأتراك من الأحساء والمادة (١٠) من مسودة الاتفاقية (الأنجلو-تركية) ((التي تلزمنا الاعتراف بتبعية نجد للسيادة العثمانية))[١٠٩] ومن ناحية أخرى صعوبة تجاهل الوضع الجديد الذي فيه ابن سعود وهو القوة الحقيقية القائمة؛ وعليه فهي ترى أن الأفضل في الظروف الحالية هو الانتظار مع إبقاء علاقة صداقة مع ابن سعود .

وفي هذا المنحى، تذهب وزارة الهند في خطابها إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ يونيو ١٩١٣م بأن وزير الهند وحكومة الهند توافق على الرأي القائل باستحالة إثارة المسألة في هذه المرحلة من المفاوضات إلا ((أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تتجاهل قوة مندفعة وطامحة في قلب الجزيرة العربية* . فبتلاشي الوجود التركي لابد من التفاهم إما مع الحكومة التركية، أو السلطة الفعلية القائمة في نجد))[١١٠] .

* (Cannot be altogether indifferent to the existence of a strong aggressive power in the Arabian hinterland)

إلا أن وزارة الخارجية بخطابها إلى وزارة الهند بتاريخ ٧ يونيو ١٩١٣ الذي تفيد فيه أن وزير الخارجية يوافق على وجهة نظر وزارة الهند، باستحالة إثارة الموضوع أثناء تلك المرحلة من المفاوضات (وصعوبة تجاهل الوضع الجديد) إلا أنه يؤكد الالتزام بعدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون نجد لاعتبارات سياسية أوربية تهدف إلى تثبيت السيطرة التركية على ممتلكاتها الأسيوية، كما أنه لا يوافق على رأي كوكس Cox بالتعامل مباشرة مع ابن سعود، تجنباً لإثارة شكوك الأتراك من ناحية ومن ناحية أخرى أنه ليس مقتنعاً بأن انتصار ابن سعود على الأتراك نهائي(١١١).

وفي خطاب مماثل من وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩١٣م إلى وزارة الهند تأكيد لهذا المعنى وطلب إبلاغ المعتمد في الكويت بالامتناع قدر الإمكان عن إجراء أي اتصال مع أمير نجد وإلزام الحكومة البريطانية بأي اتجاه سياسي معين(١١٢).

وتذهب وزارة الهند في خطابها إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يوليو إلى أبعد من ذلك حيث تذكر أن الزيارة التي قام بها شكسبير في شهر مارس الماضي ١٩١٣م كانت خطأً وتوجيهاً سيئاً (111 advised)

وقد كانت زيارة عادية مماثلة لسابقتها التي قام بها الكابتن شكسبير سنة ١٩١١م، وبالتالي فيجب أن لا يمعن في المستقبل، أي من الضباط السياسيين مسافة خارج نطاق سلطة شيخ الكويت . كما يشير إلى أن حكومة الهند تلقت تعليمات بتاريخ ١٠ يونيو ((أن سياسة الحكومة البريطانية تقضي بتثبيت سلطة الحكومة التركية في آسيا الصغرى والامتناع قدر الإمكان عن التدخل مباشرة أو غير مباشرة في نجد)). كما تلقت تعليمات ((أن الضباط السياسيين يمتنعون عن الاتصال بابن سعود قدر الإمكان وفوق كل ذلك يجب أن لا يقال أو يعمل أي شيء في هذا المفترق

الحالي (من المفاوضات) مما قد يثير الشكوك في تركيا أو في أي مكان آخر يوحي بالرغبة في تشجيع تفتيت السلطة التركية في آسيا))[١١٣] .

المرحلة الثانية : من توقيع اتفاق ٢٩ يوليو ١٩١٣م وحتى انضمام تركيا لألمانيا في الحرب :

في هذه المرحلة اتخذت السياسة البريطانية هدفاً رئيسياً لها تمثل في المحافظة على وحدة وتماسك أراضي الدولة العثمانية في آسيا بما فيها شبه الجزيرة العربية وذلك لتأمين المصالح البريطانية الحيوية في هذه المناطق بعد أن تم التفاهم والتنسيق مع الدول الأوربية الأخرى في مفاوضات لندن وبمشاركة الدولة العثمانية وموافقتها، فعادت، جزئياً، السياسة البريطانية التقليدية التي كانت سمتها الرئيسية معظم القرن التاسع عشر والتي تقضي بالمحافظة على وحدة أراضي الدولة العثمانية كما سبق إيضاحه .

وعليه فإن السلطات البريطانية أخذت تتجه إلى توطيد علاقتها بالدولة العثمانية وتحاشي ما يعرض هذه العلاقة للخطر . بينما الدولة العثمانية من جانبها تحس بتخوف شديد من أهداف السياسة البريطانية، فقد تمكنت هذه الأخيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من التهام أجزاء هامة وحيوية من الإمبراطورية العثمانية أهمها مصر، كما تمكنت، باتفاقيات لندن الأخيرة من تقليص نفوذها بشكل شبه كلي في الخليج .

إلا أن تطبيق هذه السياسية في المنطقة التي أصبحت تحت حكم الأمير عبدالعزيز يواجه معضلة كؤود . فالسلطات البريطانية تدرك جيداً أن الأمير عبدالعزيز ليس خاضعا ولا يمكن أن يخضع للسلطات العثمانية، وأن أقصى مايمكن أن يقبله، لو اضطرته الظروف، هو سيادة اسمية . كما أن الأتراك من جانبهم لن يتوانوا عن محاولة القضاء عليه، لو أتيحت لهم الفرصة . ومن جانب آخر فإن السلطات البريطانية تدرك أنه في حالة اتخاذ عبدالعزيز

موقفا عدائياً ضدها، فإن النتائج ستكون خطيرة على مجمل وجودها في الساحل العربي من الخليج، بل ربما في عموم شبه الجزيرة العربية بكاملها، لما أصبح عليه من مكانة مرموقة لا ينافسه فيها زعيم عربي آخر، قد تمكنه من قيادة المنطقة بكاملها ضد أي اتجاه معاد .

وقد عبرت عن تلك المخاوف حكومة الهند بخطابها بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩١٣م الموجه إلى وزارة الهند حيث أوضحت اعتراضها بقوة على سياسة تجاهل رغبات الأمير عبدالعزيز في إقامة علاقات صداقة مع الحكومة البريطانية، فقد أصبح قوة متنامية على ساحل الخليج، ودخل بقوة في عمق منطقة النفوذ والمصالح البريطانية في الخليج، وأصبحت إمكانية تدخله في قطر وساحل الصلح واردة، كما أن الاضطرابات الحالية في سلطنة عمان تتيح له فرصة التوغل هناك . . . وعليه فإن سياسة تجاهله ليست سياسة مأمونة العواقب وقد نضطر إلى اتخاذ إجراءات عسكرية ضده لاشك أن تلافيها هو الأفضل . وموقف ابن سعود، حتى الآن، ودي تجاهنا، وإذا لم نصل إلى تفاهم ودي معه فربما يرغم على اتخاذ موقف عدائي دائم مما يشكل وضعا غير مرغوب فيه في ساحل الخليج . ومع عدم اقتراح إقامة معاهدة محددة معه إلا أننا نوصي بقوة بتبادل وجهات النظر معه، وإشعاره بأننا نثق أنه سيمتنع عن المساس بمناطق شيوخ الساحل ويمكن إيضاح ذلك للحكومة التركية ولا نعتقد أن ذلك سيعرض العلاقة معها للخطر)[١١٤]* .

وقد وافق وزير الخارجية البريطانية بخطاب وزارته بتاريخ ١٦ أغسطس المبلغ لحكومة الهند بخطاب وزير الهند بتاريخ ٢١ أغسطس على[١١٥] هذه المقترحات كخط سياسي يتبع تجاه التعامل مع ابن سعود، مع إبلاغه بأنهم

* ترجمة متصرف

سيعملون ما في وسعهم للتوفيق بينه وبين الأتراك، إلا أنهم لا يستطيعون الوقوف بجانبه ضدهم، وأنهم ملزمون باتخاذ موقف حيادي حازم كما أشار في خطابه هذا إلى أنه تم مفاتحة حقي باشا (وزير خارجية تركيا) بهذا الاتجاه شفهيا فلم يبد الوزير التركي أي معارضة لذلك الموقف.

ويبدو أن صبر الأمير عبدالعزيز قد نفد تجاه الموقف البريطاني الغامض، فطلب بخطابه الموجه إلى المقيم في الخليج الميجور Cox بتاريخ ٤ رمضان ١٣٣١هـ (٦ أغسطس ١٩١٣م) إيضاحاً كاملاً عن الموقف البريطاني تجاهه[١١٦]. فأجابه المقيم البريطاني بأنه سيكون سعيداً إذا رغب الأمير في مقابلته لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع، كما تضمن جوابه هذا، بموجب الصلاحيات المخولة له، تأكيد الحكومة البريطانية، إذا تعهد من جانبه بالامتناع عن القيام بأي أعمال تخل بالوضع الراهن، أو إيجاد عدم استقرار في مشيخات الخليج التي يرتبط حكامها بعلاقات مع بريطانيا، بما في ذلك قطر، تأكيد الحكومة البريطانية استمرار علاقاتها الودية معه كما كان في السابق.

وقد استجاب الأمير عبدالعزيز لهذه الدعوة بخطابه المؤرخ ٢٧ سبتمبر ١٩١٣م (٢٧شوال ١٣٣١هـ) بأنه يرغب مقابلة المقيم، حيث هو قادم إلى الجنوب في الأسبوع الثاني من نوفمبر وخلال تلك الفترة فلن يقوم بأعمال تؤدي إلى مضايقة الحكومة البريطانية[١١٧].

وخلال اللقاء الذي تم بين الأمير عبدالعزيز وكل من المعتمد البريطاني في البحرين (تريفور) والمعتمد البريطاني في الكويت (شكسبير) يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر ١٩١٣م (١٧ و ١٨ محرم ١٣٣٢هـ) أكد عبدالعزيز رغبته في إقامة علاقات مع بريطانيا لأنها جديرة بالثقة، وعندما طلب منه ((أن يشرح مايعنيه بطريقة أوضح، رد بأن كل مايريده هو أن يترك في سلام، وأنه يرى

أن الحكومة البريطانية تحافظ على السلام على امتداد سواحل الخليج، باستثناء هذا الجزء الصغير - ساحل منطقة الأحساء - وقال : إنه لو استطاع الحصول على تأكيد بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على السلام البحري على هذا الشريط الساحلي، وستعترف بمركزه كحاكم بحكم الأمر الواقع فسيكون راضياً، وإن لم يكن ذلك فإن عليه (أن يعتمد على سيفه) وقال إنه يشعر باقتناع بأن الحكومة البريطانية تستطيع تأمين هذه النتيجة بوسائل دبلوماسية إذا ما رغبت في ذلك)).

ويختتم المسؤولان البريطانيان تقريرهما هذا بالقول ((. . . وقد كررنا له مرة أخرى أنه من المستحيل إعطاءه أي تأكيد من هذا القبيل))[١١٨].

ويبدو أن هدف هذه المقابلة -من الأساس- هو لمجرد كسب الوقت، حيث إن تحقيق ما تصبو بريطانيا إلى تحقيقه متناقض بل يكاد يكون مستحيلاً في ظل الظروف السائدة، فهي تريد :-

١- المحافظة على تماسك الممتلكات العثمانية الآسيوية لتأمين مصالحها العظيمة في هذه المنطقة، كما ذكر سلفاً .

٢- وهي تريد من جانب آخر أن تأمن جانب ابن سعود فيما يتعلق بمنطقة نفوذها في ساحل الخليج .

بينما الأمير عبدالعزيز يريد إنشاء دولة مستقلة لا ترتبط بالدولة العثمانية، إلا-وعند الضرورة القصوى- بمسمى سيادي، لايعني شيئاً على أرض الواقع .

وهي إلى جانب هذا وذاك، قد حققت مكاسب عظيمة على حساب الدولة العثمانية باتفاقية ٢٩ يوليو ١٩١٣م، إلا أن هذه الاتفاقية، وإن وقعت بالأحرف الأولى، لازالت تحتاج إلى إجراءات قانونية من جانب

الدولة العثمانية حتى يتم المصادقة عليها. وحتى يتم ذلك فإن بريطانيا تتعامل مع الأمير عبدالعزيز بحذر شديد، حتى لا يؤدي ذلك أو يكون سبباً في عدم التصديق على تلك الاتفاقية من جانب، ومن جانب آخر حتى لا يتحول موقف عبدالعزيز إلى موقف عدائي، هي بكل تأكيد لا تريد حدوثه.

وعليه فهي تتخذ التسويف والمماطلة، وإعطاء الأجوبة المبهمة.

فبعد ذلك اللقاء بحوالي شهر ونصف كتب الأمير عبدالعزيز (١ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/ ٢٦ فبراير ١٩١٤م) إلى المعتمد السياسي في البحرين يتساءل عن أسباب عدم إجابته على ما طرح في اللقاء السابق؟ وأجاب المعتمد في ٧ مارس (١٠ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ) أن ليس لديه جديد حتى الآن[١١٩].

وخلال تلك الفترة كانت المفاوضات تجري بين الأمير عبدالعزيز والسلطات التركية، ولكنها تشبه شيئاً من ((حوار الطرشان)) إن صح استعمال هذا المثل، فالحكومة المركزية في اسطنبول شيء، والسلطات التركية في البصرة شيء، وواقع القدرات التركية في شبه الجزيرة العربية شيء آخر.

وقد أبدت الحكومة العثمانية تذمرا من الاتصال الذي تم بين السلطات البريطانية في الخليج والأمير عبدالعزيز، باعتبار المنطقة التي يحكمها تدخل ضمن المناطق التي يعترف اتفاق ٢٩ يوليو ١٩١٣م بتبعيتها للدولة العثمانية[١٢٠]، وعليه حرص العثمانيون على إدخال بنود في الاتفاقية التي يقترحونها على عبدالعزيز تحول بين بريطانيا وإقامة أية علاقات مباشرة معه. فحسب مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المبلغة لحقي باشا (وزير خارجية تركيا) في ٩ مارس ١٩١٤م أنه جاء ضمن الشروط التي يريدون فرضها ما يلي:

١- ((إحالة كل الاتصالات من الحكومات الأجنبية أو ممثليها إلى السلطات التركية لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

٢- استبعاد جميع التجار والوكلاء الأجانب من المنطقة .

٣- تعهد ابن سعود بعدم منح امتيازات لأية شركات أجنبية لبناء السكك الحديدية وخدمات السيارات . . .))[١٢١]

وفي المذكرة نفسها تؤكد وزارة الخارجية البريطانية أنه برغم اعتراف بريطانيا ((بأن نجداً منطقة عثمانية . . . ولكننا لا نستطيع تجاهل ابن سعود، وهو الآن يحتل الخط الساحلي. إن متطلباتنا ليست سراً، وما نطلبه منه من أجل المحافظة على مصالحنا وحمايتها هو :

١- أن لا يتدخل في أراضي أو سياسات المشيخات العربية في الخليج بما فيها الساحل المتصالح وقطر .

٢- أن عليه -شأن الشيوخ الآخرين في الجانب العربي- أن يتعاون من أجل مراعاة الهدنة البحرية . . .

٣- أن عليه أن يتعاون من أجل قمع تجارة الأسلحة وتهريبها .

٤- أن التجار البريطانيين يجب إدخالهم إلى القطيف بحرية . . . يجب أن يوافق (الأتراك) على الامتناع عن الأعمال العدوانية بطريق البحر ضد ساحل الأحساء، بدون التشاور معنا مسبقاً وإعطاءنا فرصة للوساطة الودية إذا كانت ممكنة)).

وفي خلال ذلك الشهر (مارس ١٩١٤م / ربيع الآخر ١٣٣٢هـ) تأزم الموقف بين الأمير عبدالعزيز والدولة العثمانية، التي يبدو أنها أخذت تعد لهجوم كبر . ففي برقية من وزير الهند إلى نائب الملك في الهند في ١٦ مارس (١٩ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ) يقول :

((لقد أكدنا على حقي باشا أننا لا نستطيع السماح للبحرين أو مياهها أن تستعمل للأغراض العسكرية ضد ابن سعود . يجب الإبراق بأسرع ما يمكن عن تحركات القوات التركية . . .))(١٢٢)

ومن جانب آخر فإن السفير البريطاني في اسطنبول في برقيته إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ مارس، يشكك في ضرورة التدخل البريطاني للتوسط بين الجانبين، والتشدد في بعض الشروط الواردة في مذكرة ٩ مارس لحقي باشا، المذكورة أعلاه، حيث سيبدو ذلك ـ حسب رأي السفير ـ وكأنه انتهاك لاتفاقية ٢٩ يوليو . ويختتم برقيته بقوله .

((وعلى الرغم من الانزعاج الواضح والخطر المحتمل فإن ثمة مبرراً ما في الظروف الراهنة للسماح للأتراك باستعادة السيطرة على الأحساء بطريقتهم الخاصة))(١٢٣)

ومن جانب الأمير عبدالعزيز، وحسب تقرير شكسبير، الذي كان موجودا في الرياض، الموجه إلى وزارة الهند بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩١٤م (٣شعبان ١٣٣٢هـ) حيث يقول : ((وكنت قد وصلت إلى الرياض بتاريخ ٩ مارس ورأيت استعدادات فعالة يقوم بها ابن سعود لتجميع قوة كبيرة . بقيت وسافرت مع ابن سعود حتى يوم ١٥ مارس . . . وكان ابن سعود على علم بتقدم الجيوش التركية . . . ولخوفه من احتمال كون الجيوش التركية معدة للهجوم على القطيف والعقير والأحساء، فقد أصدر الأوامر بالتعبئة العامة للجيوش . . . وقد أخبرني ابن سعود أنه اضطر لاتخاذ تلك الترتيبات إذ لا يمكن له أن يخاطر بالسماح للجيوش التركية أن تنزل على الساحل من غير مقاومة، ولم تكن لديه نيات عدوانية، ولكنه مصمم على الدفاع المستميت . . . كما قال إنه لا ينوي أن يربط نفسه نهائيا بالأتراك

مادامت هناك فرصة للوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية . . . ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع أن ينتظر إلى ما لانهاية له . . .

أما الشرط الأول (شرط الأتراك إعادة بناء حاميتهم السابقة) فلن يوافق عليه مهما حدث، ويعتقد أنه بقبوله الشرط الثاني (إقصاء الأجانب كافة) قد يستطيع أن يشترط المهلة المطلوبة . . . ومن أسباب تشدد ابن سعود في اتجاهه هو أنه يجد في نفسه القوة لمواجهة الأتراك . . .))[١٢٤]

إلا أن الموقف البريطاني ظل متردداً والسبب الرئيسي في هذا التردد واضح وجلي، فهدفهم الأساسي هو المحافظة على مصالحهم في هذه المنطقة التي يسمونها (آسيا التركية) "Asiatic Tukey" عن طريق المحافظة على تماسك الدولة العثمانية في هذه المنطقة ووحدة أراضيها، إلا أن ضعف هذه الدولة وتنامي قوة ابن سعود، وشكهم الكبير في قدرة الدولة العثمانية على احتوائه، بل وربما قدرة الأمير عبدالعزيز في قيادة تحالف عربي لا يقتصر على شبه الجزيرة العربية وإنما يشمل كل ما تسميه بريطانيا آسيا التركية باستثناء آسيا الصغرى، بما في ذلك العراق وكل سوريا، تلك المناطق التي تتأجج بالتذمر، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر على المصالح البريطانية في عموم المنطقة بما فيها الخليج، أنهم اتخذوا موقفاً عدائياً ضد الأمير عبدالعزيز في تلك المرحلة الراهنة، أو حتى عدم اهتمام بقضيته[١٢٥].

إلا أن السياسة البريطانية في النهاية، اتخذت موقفا أكثر سلبية حيث تخلت عن إصرارها في التدخل في المفاوضات بشكل مباشر أو غير مباشر كما ورد ذلك في خطاب وزارة الخارجية إلى وزارة الهند بتاريخ ١ أبريل ١٩١٤م (٦ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ)

((. . . فإن السير أ. غري (وزير الخارجية) بعد التأمل يشك كثيراً في الحكمة من تحذير ابن سعود من التصرف مستقلا عن حكومة صاحب الجلالة

. . . فإن العلاج في رأي السير أ . غري، يمكن في مفاوضات مباشرة مع الحكومة العثمانية . إن تبني هذه الخطوة والتوقف عن الاتصالات المباشرة ذات الطبيعة المشكوك فيها مع ابن سعود قد تسبب -في رأي أ. غري- بعض المضايقات المحلية الصغيرة في الخليج العربي، لكنها في الأغلب مضايقات قصيرة المدى، ومن الأفضل أن نتحملها بدلاً من التعرض لمخاطر أعظم كما هو مفصل بشكل قوي في برقية نائب الملك في سبتمبر الماضي))(١٢٦)

ومن جانب الأتراك، فيبدو أنهم اتجهوا إلى تصعيد الموقف من الناحيتين السياسية والعسكرية، فمن الناحية السياسية أخذوا في التشدد في إدخال شروط في مفاوضاتهم مع الأمير عبدالعزيز تهدف إلى استبعاد وساطة البريطانيين بينهم وبين عبدالعزيز في تلك المفاوضات، وتؤدي إلى الحيلولة بين البريطانيين وإقامة أي نوع من العلاقات المباشرة . ومن الناحية العسكرية فيبدو أن الأمير عبدالعزيز أصبح يعتقد أنهم يفضلون الحرب وقد تساءل (عبدالعزيز) في ختام مقابلة مع المقيم السياسي في الخليج في ٢٧ أبريل ١٩١٤م ((فيما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة تعطيه تأكيداً بأنه لن يسمح للأتراك بالقيام بعمليات عدوانية من البحر ضد الساحل بين الكويت والبحرين إذ كما قال، إنه بهذا التأكيد يستطيع أن يتحداهم إلى الأبد، ولكني أجبت أنه ليس لدي معلومات عن الموضوع أكثر مما أعطيناه بالنسبة للبحرين ومياهها . . . ولكنه بدا خائفاً من أنه في حالة غياب وعد محدد، كما هو مشار إليه أعلاه، فقد يترك في مواجهة عمليات هجومية من البحر والبر وهذا أكثر مما يستطيع أن يجابهه))(١٢٧)

في هذه الظروف كانت المفاوضات جارية بين الأمير عبدالعزيز والسلطات العثمانية والتي انتهت في شهر مايو ١٩١٤م قبيل نشوب الحرب

العالمية، إلى نتيجة يذكر الأتراك أنهم توصلوا بموجبها إلى اتفاقية نهائية بين الجانبين وأنه ((صدر فرمان إمبراطوري يسمي ابن سعود حاكماً عاماً وقائداً للقوات في نجد وله سلطات وال . . .))[١٢٨]

بينما السلطات البريطانية في الخليج تكون لديها انطباع مؤاده، حسب برقية الميجر نوكس، المقيم السياسي في الخليج، إلى السيد برسي كوكس سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند في ٢٨ يونيو ((أن المبعوثين الأتراك قد فشلوا في التوصل إلى تفاهم قاطع مع الأمير، ولكنهم توصلوا إلى هدنة مع ابن سعود سيكون الأخير حراً في الالتزام بها أو إهمالها كما يشاء لكنهم صوروها للقسطنطينية بصورة غير صحيحة على أنها اتفاقية ملزمة))[١٢٩]

ومهما يكن الأمر فإن قيام الحرب، وانضمام تركيا للجبهة المعادية لبريطانيا قد ألغى أية نتائج ترتبت على تلك المفاوضات.

منذ توقيع الاتفاق الأنجلو-تركي في ٢٩ يوليو ١٩١٣م أخذت الأمور في شبه الجزيرة العربية ، أو بشكل أشمل ما يسمى (بآسيا التركية) (العراق وسوريا ، وكل شبه الجزيرة العربية) تتجه نحو تثبيت الأوضاع القائمة ، فأصبح هناك خطوط واضحة تحدد المناطق التي نالت بريطانيا بموجب ذلك الاتفاق اعترافاً رسميا بها ، والتي شملت كل المناطق الحساسة التي كانت في الماضي تمارس فيها نفوذاً فعليا لكن بدون غطاء قانوني . والمناطق التي ظلت تحت السيادة العثمانية ولكنها تشتمل على مصالح حيوية للإمبراطورية البريطانية ؛ ومن ثم أصبح من أبرز أهداف السياسة البريطانية العمل على توطيد علاقتها بالدولة العثمانية من جانب وتثبيت سيادتها (أي الدولة العثمانية) على تلك المناطق من جانب آخر .

ومن ناحية أخرى ، أخذت الإدارة العثمانية في عهدها الجديد (حكومة الاتحاد والترقي) في العمل على تشديد قبضتها على الولايات العثمانية المتبقية ، وخاصة منذ انتهاء الحروب البلقانية . وقد صاحب هذه السياسة اتجاه قوى نحو ما يعرف بسياسة (التتريك) وتغليب القومية الطورانية على سائر القوميات التي تتشكل منها الشعوب المكونة لهذه الدولة . وكان العرب يشكلون الجزء الأكبر والأهم من هذه الشعوب . وأمعن الطورانيون في مغالاتهم وتجاوزوا موضوع اللغة إلى الدين الإسلامي نفسه ((فصدرت في الآستانة كتب تركية مختلفة حملت مطاعن جارحة في عظماء الإسلام العرب ، وقام خطباء الترك يدعون إلى نبذ كل ما هو عربي، وإحياء كل ما هو طوراني)) (١٣٠).

وألف ((أحد شيوخهم كتاباً سنة ١٩١٣م سماه " قوم جديد " . . . رمى فيه إلى تنفير الترك من الدين الإسلامي . . . ومما قاله : " ما هذا الجهل ، ما هذه الغفلة التي استولت عليكم ؟ تعلقون أسماء خلفاء العرب في مساجدكم ولا تذكرون بالاحترام أسماء خلفاء الترك الذين قدستهم الأحاديث النبوية الكثيرة . . . وقال في مكان آخر إن الشبيبة التركية لا تنكر الصوم والصلاة والحج والزكاة وكلمة الشهادة ، ولكنها لا تعدها من أركان الدين التي استخرجتها من أحكام القرآن والأحاديث وهي : ١- العقل ٢- كلمة الشهادة الحسنة ٣- الأخلاق الحسنة ٤- الجهاد والحروب مالاً وبدناً ٥- السعي لإعداد معدات الحرب)) (١٣١).

((وألف الكاتب التركي جلال نوري كتاباً سماه ((تاريخ المستقبل)) قال فيه : ((يجب على الحكومة أن تكره السوريين على ترك أوطانهم ، وأن تحول اليمن والحجاز إلى مستعمرات تركية لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين))(١٣٢).

ومن الناحية السياسية بدأت الأمور وكأنها تسير نحو تثبيت الهيمنة العثمانية في المناطق التي حددها الاتفاق الأنجلو- تركي السابق الإشارة إليه ، فالأمير عبدالعزيز بعد أن يئس من التفاهم وإقامة أي نوع من العلاقة مع بريطانيا ، حيث إنه في آخر لقاء مع المعتمد البريطاني في الكويت في أبريل ١٩١٤م (جمادى الأولى ١٣٣٢هـ) أوضح له هذا المسؤول ((بأننا قد توصلنا في الآونة الأخيرة إلى اتفاقية شاملة مع تركية ، ولم يبدر منا ما يوحي بالأمل في تقديم مساعدة له))(١٣٣)، لهذا فإن الأمير عبدالعزيز اضطر إلى الوصول إلى تفاهم مع العثمانيين بموجب اتفاقية مايو ١٩١٤م .

وفي الحجاز حاول العثمانيون تقليص نفوذ أمير مكة ، الحسين بن

على، وجعل الحجاز ولاية عادية مثل بقية الولايات فبعثوا ((أحد الألبانيين إلى مكة (وهيب بك) ليخضد شوكة الحسين ويحدد صلاحياته الإدارية أو يغتاله، إذا لزم الأمر، ولكن الحسين فوت عليه الفرصة وأصر على طلب نقله من مكة بعد أن رفض بعناد جميع الإجراءات التي بلغه إياها)) (١٣٤).

مما جعل كل واحد من الجانبين، الحسين، والحكومة العثمانية، يتربص بالآخر.

وقد تم اتصال مبكر بين الأمير عبدالله بن الحسين والسلطات البريطانية في مصر، على إثر تأزم العلاقة بين الشريف حسين والسلطات التركية في مكة، ففي الأسبوع الأول من يناير ١٩١٤م (صفر ١٣٣٢هـ) انتهز عبدالله فرصة مروره بمصر في طريقه إلى اسطنبول، وقابل المندوب السامي البريطاني (كتشنر) فشرح له العلاقة المتوترة بين والده والسلطات العثمانية و((إن الاتحاديين قرروا سراً أن يعزلوا والده، فأتاح لكتشنر أن يفهم من حديثه أنه يحتمل نشوب ثورة في الحجاز إذا نفذ الأتراك عزمهم . . . إلا أن جوابه [كتشنر] كان مثبطاً، وقد ألقى جوابه على أنه رأي شخصي قائلاً: إنه من غير المحتمل أن تتدخل إنجلترا مادامت سياستها التقليدية هي الصداقة مع تركية . . . وكان عبدالله مع ستوزر (السكرتير في دار الاعتماد) أكثر وضوحاً . . . وأخبر زائره بأكثر مما أفضى به لكتشنر عن خطورة الحالة في الحجاز وعن الإعدادات التي يتخذها والده لمواجهة مالا مفر من حدوثه من قطيعة نهائية بينه وبين الأتراك)) (١٣٥).

وفي اليمن نجح العثمانيون في الوصول إلى اتفاق مع الإمام يحيى سنة ١٩١١م (شوال ١٣٢٧هـ) بموجب معاهدة (دعان) مدتها عشر سنوات يعترف بموجبها الإمام بالسيادة العثمانية(١٣٦).

كما أن أمير حائل ، ابن رشيد ، ظل على ولائه للعثمانيين ولم ينفرد بموقف مخالف إلا السيد الإدريسي ، الذي تمكن من الخروج من بوتقة السيادة العثمانية بتحالفه مع الإيطاليين منذ الحرب الإيطالية ـ العثمانية في طرابلس الغرب سنة ١٩١١م ، وتمكن بمساعدتهم من مقاومة المحاولات العثمانية لإخضاعه حتى قيام الحرب العالمية ودخوله في معاهدة مع بريطانيا في شهر أبريل ١٩١٥م .

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في ٢٨ يوليو ١٩١٤م إثر اغتيال ولي عهد النمسا (أرشديق فرانسيس فرديناد) في سراييفو في ٢٨ يونيو ، كانت بريطانيا ترقب بقلق شديد موقف الدولة العثمانية ، وما أن بدأت مؤشرات انضمام هذه الأخيرة إلى جانب ألمانيا وحلفائها حتى استنفرت جميع قواها لمواجهة الموقف . ففيما يتعلق بعلاقتها مع الأمير عبدالعزيز فقد ((كانت السفارة البريطانية في استانبول أول من لاحظ أهمية الاتصال بابن سعود تحسباً لدخول الدولة العثمانية في الحرب ، إذ كتب السفير في الأول من سبتمبر ١٩١٤م قائلاً: إن من الحكمة بلاشك أن نحاول إحياء صداقتنا مع ابن سعود . . . إن من الحق القول أنه في أوائل هذه السنة حينما كان يتراءى أن الباب العالي يتصرف بطريقة ملائمة فإنني استنكرت الظهور بمظهر المتآمر مع ذلك الزعيم ، ولكن نظراً لكل ما حدث منذ اندلاع الحرب، فإنني أظن أن الواجب علينا الآن أن نكون مقتنعين بإحياء علاقاتنا الودية معه)) (١٣٧).

ومن جانب آخر فإن كتشنر* سارع إلى طلب الاتصال بالحسين بن على في شهر أكتوبر للاستفسار عن موقفه فيما لو دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا(١٣٨).

---

* الذي أصبح وزيرا للحربية بعد دخول بريطانيا الحرب في ٣ نوفمبر ١٩١٤م.

وفور إعلان تركيا الدخول في الحرب ، آخر شهر أكتوبر ، إلى جانب ألمانيا سارعت بريطانيا بإنهاء علاقات الدولة العثمانية بكل من الكويت[١٣٩] في ٣ نوفمبر وبمصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م[١٤٠] وإعلانهما تحت الحماية البريطانية .

كما سارعت بالاستيلاء على شط العرب بحملة كانت معدة سلفاً حيث ((كان أمراً مقرراً من قبل القيادة البريطانية سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها خاصة أن النشاط الألماني كان قد بلغ أقصى حد له في جنوب فارس))[١٤١] وذلك حماية لآبار البترول ((في منطقة مسجد سليمان الواقعة في إقليم الأهواز والتي يربطها خط أنابيب بعبدان))[١٤٢] .

وهكذا فعند اندلاع الحرب، كانت بريطانيا تسيطر فعليا على الشريط الساحلي لجنوب وشرق الجزيرة العربية من عدن إلى البصرة، كما أمسكت بخناق البحر الأحمر من مدخله الشمالي (السويس). إلا أن هذا الوضع لا يؤمن مصالحها الحيوية في المنطقة وخاصة في الخليج وما بين النهرين (العراق) التي أصبحت الآن تحت سيطرة قوى معادية (تركيا وألمانيا وحلفائها) . كما أن سيطرتها على البحر الأحمر يعتورها نقص خطير، حيث سواحل هذا البحر الشرقية الطويلة تتيح للقوى التركية المتواجدة في الحجاز واليمن إمكانية تهديد هذا الطريق الرئيسي للهند ، وبالتالي أصبح هناك خطر حقيقي محدق بالهند ، درة التاج البريطاني ، فأصبح هدف بريطانيا الاستراتيجي في هذه المنطقة ، في تلك المرحلة هو سلخ هذه المنطقة التي كان يطلق عليها آسيا التركية "Asiatic Tukey"، وتشمل شبه الجزيرة العربية من بحر العرب جنوبا حتى حدود آسيا الصغرى شمالاً ومن حدود العراق والخليج شرقاً حتى سواحل البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط غرباً

حيث بهذا يتم تأمين الطريقين الرئيسيين إلى الهند - الخليج - شرق المتوسط والبحر الأحمر - بالإضافة إلى تأمين مصادر البترول التي أصبحت ذات أهمية كبرى للأسطول البريطاني .

هذه المنطقة التي تريد بريطانيا سلخها من جسم الدولة العثمانية تنقسم إلى قسمين أو جزأين رئيسيين ، قسم تحتمه أهميته لذاته ويشمل العراق حتى الموصل ، لما يحتويه من مصالح حيوية وكمعبر رئيسي لطريق الهند - الخليج . ومابين هذه المنطقة وحتى الساحل الشرقي للبحر المتوسط وقناة السويس ، وهو الطريق المكمل لما بين شرق المتوسط والخليج من ناحية ولتأمين الطريق الرئيسي الثاني - البحر الأحمر - وهدف بريطانيا هو بسط سيطرة فعلية على هذا الجزء بأية وسيلة ممكنة وملائمة .

والقسم الآخر ، الذي تريد بريطانيا سلخه من جسم الدولة العثمانية هو داخلية شبه الجزيرة العربية من رأس الخليج ، وميناء العقبة شمالا حتى الشريط الساحلي الجنوبي والشرقي لشبه الجزيرة العربية ، وهدف بريطانيا في هذا الجزء هو إخراج العدو منه بأية وسيلة ملائمة ، وكما حدد ذلك أ. هيرنر (من كبار موظفي وزارة الهند) في تقريره عن المصالح البريطانية في الجزيرة العربية بقوله ((إن أهمية جزيرة العرب من حيث موقعها الجغرافي - وهي تقع على امتداد اثنين من الطرق الرئيسية إلى الهند والبحر الأحمر والخليج العربي - أمر معروف . ولايمكن لأي قسم من تلك البلاد أن لا يهم بريطانيا العظمى ، التي هي الدولة الوحيدة ذات موطئ قدم في البلاد في الوقت الحاضر . إن سيطرتنا محدودة على شريط ضيق محاذ للساحل من عدن إلى الكويت ، وإنه يعتمد في نهاية الأمر على

استتباب الهدوء في المنطقة الداخلية . ولما كنا غير قادرين على التدخل في داخلية البلاد أو السيطرة عليها، فإنه لأمر أساسي استبعاد كل بذور الاضطراب المحتملة))[١٤٣] .

إذن ، فأهداف بريطانيا في هذه المنطقة بجزأيها واضحة تمام الوضوح ، إلا أن وسائلها لتحقيق تلك الأهداف كانت مفتوحة لكل الاحتمالات .

ففي العراق ، ومنذ الشهور الأولى لاندلاع الحرب بدأت تتبلور الوسائل لتحقيق أهداف بريطانيا في هذا البلد ، وحتى قبل أن تتضح تماما مؤشرات زوال الدولة العثمانية بشكل نهائي . ففي مذكرة بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٥م أعدها سكرتير القسم السياسي والسري بوزارة الهند البريطانية جاء فيها : ((إن تأكيداتنا بأن البصرة لن تعود إلى الأتراك كانت دون شك ، إلى حد ما حيلة سياسية تخدم غرضاً مباشراً ، وأن مثل هذه الوسيلة حتى تكون مشروعة يجب أن يكون لها مبرر أخلاقي ، والمبرر الأخلاقي في هذه الحالة هو سوء حكم الأتراك الذي حول منطقة من أخصب بقاع العالم إلى أرض قاحلة جدباء ، واحتفظ بها على هذا النحو قرونا طويلة ، ولم يبد خلال حكمه أية علامة على الأمانة والكفاءة الإدارية الضرورية للإصلاح ، كما أن القوة التي تقوم بسلخ هذه المناطق من الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع أن تتوقف عند هذا الحد ، وبإقدامها على هذا العمل جعلت نفسها مسؤولة أخلاقيا أمام الإنسانية والحضارة عن استصلاح هذه الأراضي))[١٤٥]

وكانت الخيارات التي طرحتها هذه المذكرة لإدارة العراق تتمثل في :

((أ- عقد معاهدات مع الشيوخ المحليين . . .

ب- إنشاء دولة مماثلة لدولة الهند تحت رئاسة رئيس محلي أو مستورد من الخارج مع المقيم البريطاني . . .

ج- تعيين حاكم صوري مع إدارة بريطانية فعالة ، إذا أتي برجل يلقى اختياره لمثل هذا المركز المرموق الرضا العام))

بل وتضمنت هذه المذكرة إمكانية ((الضم إلى فارس التي تعتبر من عدة نواح الوارثة الطبيعية (كذا) لميزو بوتاميا (بلاد ما بين النهرين) . . . وسوف توضع ميزو بوتاميا تحت السيادة الفارسية ، ولكنها تؤجر لبريطانيا بصفة دائمة مقابل إيجار مجز)) (١٤٦)

وفي الجزء الغربي من هذه المنطقة التي تشمل كل سوريا بحدودها الطبيعية ، كان لابد لبريطانيا من التفاهم مع حليفتها الرئيسية في تلك الحرب ، وهي فرنسا التي تطمح إلى بسط سيطرتها على أجزاء من سوريا ، تعتبر لها مصالح حيوية فيها منذ زمن بعيد . وقد تبلور هذا التفاهم إلى تقسيم تلك المنطقة بما يحقق مصالح الطرفين في المعاهدة المعروفة بمعاهدة سايكس-بيكو (مايو ١٩١٦ / جمادى الآخرة ١٣٣٤هـ)

وقد أعطت هذه الاتفاقية بريطانيا ما تصبو إليه من السيطرة على المنطقة الواقعة من رأس الخليج إلى الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، مما أمن طريقي الهند . وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد جعلت الجزء الجنوبي من سوريا (فلسطين) منطقة تحت إدارة دولية إلا أن بريطانيا تمكنت بعد انتهاء الحرب من ضمها إلى المناطق التي وضعت تحت وصايتها (الانتداب) وفي هذا الإطار كان وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (١٩١٧م) وبرغم ملابسات وأسباب صدور هذا الإعلان ، إلا أنه يظل في جوهره ، أحد الوسائل لترسيخ الهيمنة البريطانية في هذه المنطقة وتأمين طريقها إلى الهند.

أثناء تلك المفاوضات ، بين الحلفاء باقتسام مناطق النفوذ ، والتي انتهت باتفاقية سايكس-بيكو ، كانت تلك المناطق تعيش مرحلة متأججة مشوبة بالعواطف القومية العربية كرد فعل على سياسة التتريك التي تمارسها الحكومة العثمانية في ظل سيطرة الاتحاديين عليها المشبعة بفكرة القومية الطورانية ، فنشأ العديد من الجمعيات العربية العلنية التي تدعو إلى التفاهم بين أجناس شعوب الإمبراطورية العثمانية التركي والعربي بصفة خاصة ، والجمعيات السرية التي تدعو إلى انفصال البلاد العربية عن جسم الدولة العثمانية ، وقد رأت في قيام الحرب بين الدولة وحلفائها وبريطانيا وحلفائها فرصة لتحقيق هذا الهدف بالتعاون والتحالف مع الحلفاء .

ومن جانب آخر فإن السلطات البريطانية في المنطقة ، ما أن اندلعت الحرب حتى سارعت بالاتصال بالزعماء البارزين على ساحة الجزيرة العربية وهم أمير مكة الحسين بن علي ، وأمير نجد عبدالعزيز بن سعود ، وأمير حائل ابن رشيد والإمام يحي في اليمن ، والسيد الإدريسي في عسير ، وكان كلهم باستثناء ابن رشيد يطمحون إلى التخلص من النيرالتركي ، وقد تبلورت مواقفهم سريعا فهذا الأخير أعلن ولاءه للدولة العثمانية ، وإمام اليمن أعلن التزامه بهدنته مع العثمانيين الموقعة في دعان سنة ١٩١١م ولمدة عشر سنوات ، كما وجدها السيد الإدريسي فرصة سانحة ، وليس أمامه إلا اهتبالها ، فقد كان في حرب مع عساكر الدولة منذ توقيعه اتفاقية مع إيطاليا سنة ١٩١١م أثناء غزو هذه الأخيرة طرابلس في ليبيا فسارع إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا في أبريل ١٩١٥م .

أما الزعيمان الكبيران ، أمير نجد عبدالعزيز آل سعود وأمير مكة الشريف الحسين بن على ، فقد تمت مفاتحتهما في نفس الوقت تقريبا ، الأول عن

طريق السلطات البريطانية في الخليج والثاني عن طريق السلطات البريطانية في مصر ، ومن ثم دخلا في مفاوضات كل حسب رؤيته وظروفه وتطلعاته، إلا أن المفاوض البريطاني كان لديه هدف واضح محدد وهو إخراج الأتراك من جزيرة العرب ، أما الوسائل فحددوها تحقيق هذا الهدف .

موقف أمير مكة ، الحسين بن علي :-

رأت بريطانيا في التحالف مع أمير مكة الحسين بن على ، المنتمي إلى البيت النبوي ، رمزاً على جانب كبير من الأهمية لتخفيف أثر دعوة السلطان العثماني للجهاد ضد الحلفاء في أوساط الشعوب الإسلامية التي تخضع لسيطرتها ، في الهند ومصر على وجه الخصوص ، من جانب ومن جانب آخر ، فالموقع الجغرافي للحجاز ، في وسط الساحل الشرقي للبحر الأحمر قادر على شل فعالية القوات العثمانية شمال وجنوب تلك المنطقة . ومن ناحيته فقد رأى الحسين في ذلك وسيلة لإنقاذ سلطته المهددة من قبل الأتراك، بل وتحقيق مكاسب كبرى قد لا تكون واضحة في ذهنه في البداية ولكنها تحلق في طبقات عليا من الأماني ، ليس أقلها منصب الخلافة نفسه .

فما أن لاحت في الأفق بوادر انحياز تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب حتى بادرت السلطات البريطانية في مصر بالاتصال بالحسين للاستفسار عن موقفه عند دخول الدولة العثمانية الحرب ، فكانت استجابته مشجعة ((رغم اعتذاره من القيام بعمل مفاجئ قد يثير المسلمين ضده . . . شريطة حمايتها مصالح العائلة مع تعهد خطي بذلك ، فلم تمانع بريطانيا وأبلغت القاهرة في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) موافقتها على هذا التعهد))[١٤٧] ومن ثم بدأت بين الجانبين سلسلة من المفاوضات السرية ، اتسعت دائرة موضوعها ، فبدلاً

من أن تقتصر على ثورة محلية يقودها الحسين ضد الأتراك في الحجاز ، تحولت إلى أن اعتبر نفسه ناطقا باسم كل العرب (عرب المشرق باستثناء مصر) كما وجد عرب الشام المتطلعون إلى التخلص من النير التركي في الحسين زعيماً يمكن عن طريق قيادته وبالتحالف مع بريطانيا العظمى ، تحقيق أمانيهم في الاستقلال والوحدة ، فتم اتصال جمعياتهم الناشطة في سوريا وخاصة جميعتي (الفتاة) و (العهد) بالحسين عن طريق ابنه فيصل الذي يُعتقد أنه كان على صلة بهم أو ربما عضواً في إحدى جمعياتهم . وكان هؤلاء قد بلوروا تصوراً طموحا للعمل على تحقيقه ((ووضعوا ميثاقاً يتضمن الشروط التي يطالب الزعماء العرب بتحقيقها لكي يؤازروا بريطانيا العظمى على تركيه ، واتفقوا على أن يحمل فيصل هذا الميثاق إلى مكة ويطلب من والده أن يعرف من الحكومة البريطانية هل تقبل هذه الشروط أساسًا للعمل المشترك))[١٤٨] ونص هذا الميثاق المقترح على ما يلي :-

((اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية ضمن الحدود التالية :-

شمالا : خط مرسين - أضنة إلى ما يوازي خط العرض ٣٧° شمالاً ثم على امتداد خط بير يجبك - أورفه - ماردين - جزيرة ابن عمرو - العمادية إلى حدود إيران .

شرقاً : امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً .

جنوبا : المحيط الهندي (باستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو) .

غرباً : على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين))[١٤٩] .

لقد تبنى الحسين هذا الميثاق ورفع خارطة هذه المنطقة شعاراً له، ودارت مفاوضاته مع بريطانيا في إطاره أو حوله . وكانت بريطانيا تدرك أن هذا مطلب عسير التحقيق ، بل وربما مستحليه . فهي حتى وإن رغبت، لاتملك حق أو إمكانية تنفيذه . فهذه المنطقة ليست فراغاً يمكن ملؤه بهذه السهولة، بعد إزاحة النير التركي ، فهو لا يعدو في معظم أجزاء تلك المنطقة، أن يكون ظلاً باهتاً من السيادة والنفوذ . ذلك أنها تضم بين جنباتها قوى محلية عميقة الجذور التاريخية ، ومصالح دولية غير بريطانية . فعلى ساحة الجزيرة العربية هناك كيانات سياسية آخذة في التبلور تحت قيادة زعامات قوية يأتي في مقدمتها أمير نجد القوي عبدالعزيز آل سعود ، وإمام اليمن ، وجميع حكام ساحل الخليج حيث لا يعدو الحسين أن يكون واحداً منهم ، بل ربما هو من أضعف حلقات هذه السلسلة . فمعظم هؤلاء الزعماء جاءوا نتيجة لتطورات محلية ضاربة جذورها التاريخية في عمق مناطقها ، فيما الحسين ومعظم من سبقه من أشراف الحجاز ، وإن كانت لهم جذورهم التاريخية ومكانتهم الدينية المتميزة ، إلا أنهم من الناحية السياسية يستمدون وجودهم، بل وتعيينهم ، من قوى خارج منطقة نفوذهم (منذ منتصف القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي) عندما تأسست شرافة مكة . ومن الناحية الاقتصادية فإن الحجاز ضعيف الموارد الاقتصادية ولا يمكنه الاعتماد على إمكانياته الذاتية ، وظل قروناً طويلة يعتمد (خاصة المدينتين المقدستين) على ما يأتيه من الدول الإسلامية صاحبة السيادة والنفوذ في الحجاز بدءاً بالعباسيين ومرورا بالفاطميين والأيوبيين والمماليك وانتهاء بالعثمانيين .

وفي خارج شبه الجزيرة العربية وفي سوريا خاصة فإن حليفة بريطانيا الكبرى ، فرنسا ، لا يمكن أن لا تؤخذ مصالحها ، في سوريا ، بعين الاعتبار.

ومن ناحية ثالثة ، بل ربما أهم هذه الجوانب ، أن بريطانيا نفسها لايمكن أن تسمح بقيام كيان سياسي موحد في هذه المنطقة من العالم ، وهذا الموقف الإستراتيجي هو قدر هذه المنطقة منذ أزمنة موغلة في القدم ، وحتى وقتنا الحاضر . طالما أن هناك قوى سياسية دولية قادرة على منع حدوثه ، وغياب قوى محلية قادرة على إحداثه . وبريطانيا كقوة دولية عظمى ذات مصالح حيوية تقع هذه المنطقة في قلب اهتماماتها ، بل وشريان حياة بالنسبة لها منذ ماينيف على قرن من ذلك التاريخ ، لايمكن أن تسمح بقيام كيان سياسي يشكل خطورة محققة على طريقي الهند الرئيسيين ـ البحر الأحمر والخليج ، ولهذا فعندما تلقى نائب الملك في مصر أمراً بعقد اتفاقية مع الحسين ((أرسل إنذاراً إلى حكومته شديد اللهجة قال فيه : إننا بتأييدنا للقضية الوطنية في بلاد العرب نعمل عملاً محفوفاً بأعظم المخاطر وأشد المهالك لأن حرية العرب قد تنمو في أحد الأيام فتصير الغول الذي افترس صانعه في رواية فرانكستين)) (١٥٠) .

وفي نفس هذا المعنى ذهب كلايتون* في رسالة إلى وينجت (حاكم عام السودان) محذراً من ((أن الدولة العربية المقترحة لايمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حمقى)) (١٥١) .

وعلى هذا أخذت بريطانيا ، في ضوء هذه الحقائق ، تحاول التملص من إلزام نفسها باتفاقية واضحة تتجاهل هذه الجوانب . ونظراً للموقف الخطير الذي يمكن أن يترتب على انحياز العرب إلى جانب تركيا وحلفائها ، مع ضعف احتمال هذه الإمكانية ، سلكت في مفاوضاتها مع الحسين أسلوب الغموض والالتفاف حول النقاط الجوهرية بألفاظ غامضة قابلة لشتى

* من خبراء بريطانيا في الشؤون العربية والسكرتير الخاص لحاكم السودان العام ، صفوه ، الوثائق البريطانية ، حـ١ ص ١١٤ .

التفسيرات . ففي المراسلات المشهورة المتبادلة بين الحسين ومكماهون (المندوب السامي في مصر) تعمد هذا الأخير تلافي الالتزام بنصوص واضحة تجاه قضية الحدود . ففي رسالة مكماهون الأولى في ٣٠ أغسطس ١٩١٥م (١٩ شوال ١٣٣٣هـ) الجوابية على رسالة الحسين في ١٤ يوليو (٢٨ رمضان) المرفق بها مذكرة شروط التحالف مع بريطانيا ضد تركيا أجاب بقوله : ((أما ما يتعلق بالحدود فقد يكون بحثنا في مثل هذه التفاصيل - والوقت قصير والحرب قائمة - سابقاً لأوانه . وخاصة أن تركيا لاتزال تحتل قسماً كبيراً من الأراضي التي أشرتم إليها في اقتراحكم احتلالاً تاماً))[١٥٢]

وقد أدرك الحسين تهافت هذا السبب فقال في رسالته الثانية في ٩ سبتمبر (٢٩ شوال) : ((ويعذرني فخامة المندوب إذا قلت بصراحة إن (البرودة) و (التردد) اللذين ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود وقوله إن البحث في هذه الشؤون إنما هو إضاعة للوقت . . . يعذرني فخامته إذا قلت إن هذا كله يدل على عدم الرضاء أو النفور أو على شيء من هذا القبيل))[١٥٣] .

وقد استمر الحوار بين الجانبين محاطاً بالكثير من الغموض والعموميات وكل منهما يتجنب الوصول بالمفاوضات إلى طريق مسدود .

وقد أظهر الحسين ، في تعامله مع بريطانيا ثقة شبه مطلقة في نواياها الخيرة ورغبة شديدة في الاتفاق معها ، والاكتفاء بإشارات يفسرها بما يود أن يكون معناها تجاه تحديد الحدود . حيث وافق من حيث المبدأ على مراعاة مصالح فرنسا في شمال سوريا بشعور ((هو الذي حدانا لأن نتجنب كل ما من شأنه أن يسيء إلى تحالف إنجلترا وفرنسا ، والاتفاق المعقود بينهما خلال هذه الفترة ومصائبها))[١٥٤] .

وما يقال عما أحاط موضوع الحدود من غموض وعموميات ينطبق على تحديد العلاقة بين الحسين وبقية الزعماء العرب ، وخاصة أمير نجد عبدالعزيز آل سعود . ففي هذه المراسلات نفسها أدخل مكماهون نصاً متحفظاً على وفاء بريطانيا بالتزاماتها تجاه الشريف فيما يتعلق بالحدود ((على أن لا تنقض شيئا من اتفاقاتنا مع الزعماء العرب)) (١٥٥)

وبناء على ماجاء في تلك الرسائل المتبادلة بين الحسين ومكماهون، والتي لم تتبلورفي شكل معاهدة أو اتفاقية واضحة محددة الالتزامات* أعلن الحسين الثورة ضد تركيا في ٩ شعبان ١٣٣٤هـ (١٠ يونيو ١٩١٦م).

وعندما تكشفت حقائق اتفاقية سايكس ـ بيكو بعد استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا سنة ١٩١٧م، وتم إبلاغ الحسين ، عن طريق الأتراك بمضامين هذه الاتفاقية ، أبدى عدم الرغبة في تصديق ذلك(١٥٦).

كما أنه وخلال الاجتماعات التي تمت بين الحسين وكل من سايكس وبيكو في جدة اعتبارا من شهر مارس ١٩١٧م وأمام التلميحات الواضحة بما تم الاتفاق عليه بين الدولتين أبدى تحفظات هزيلة(١٥٧)، وقد شخص هذا الوضع كلايتون في رسالة إلى سايكس بقوله : ((إن الحسين لم يفهم أبداً الوضع كما عرض عليه بشأن سوريا والعراق في اجتماعكم المشترك ، أو على الأقل فهو مصمم أن لا يفهم الوضع وأن يخرج من المقابلة بتفسيره هو إلا أنني أظن أن الأحداث ستكون أقوى منه، وأنه في نهاية الأمر سيضطر إما أن يقبل الأمور كما هي أو أن يسقط)) (١٥٨)

* وقد وصف جيمس موريس في كتابه ((الملوك الهاشميون)) أسلوب الجانب البريطاني في تلك المراسلات بأنه ((يتسم بطابع الغموض ويتسع لكثير من ألوان التحفظات ولا غرابة إذا رأى القانونيون عدم صلاحية جميع ما جاء في الخطابات للعرض أمام أي محكمة على وجه الأرض)) السباعي ، تاريخ مكه ، جـ٢ ، ص ٢٢٢

ولم يكن موقف الحسين تجاه وعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧م) بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين بأقل مرونة من موقفه تجاه اتفاقية سايكس-بيكو . فقد كان صريحاً في إجابته لهوجارث* D. Hogarth بأنه :

((مادامت الغاية من وعد بلفور هي أن يهيئ لليهود ملجأ من الاضطهاد فانه سيبذل كل نفوذه ليساعد على تحقيق تلك الغاية وسيوافق على كل تدبير يراه مناسباً لتأمين الأماكن المقدسة والإشراف عليها من قبل أتباع كل مذهب من المذاهب التي تملك لها معابد مقدسة في فلسطين)) (١٥٩)

((وأمر أبناءه أن يعملوا ما في وسعهم لتخفيف المخاوف التي أثارها وعد بلفور بين أتباعهم ، وأوفد إلى فيصل في العقبة رسولاً بتعليمات مماثلة، وأوعز بنشر مقالة في الجريدة الرسمية الناطقة بلسانه يدعو فيها السكان العرب في فلسطين ليتذكروا أن كتبهم المقدسة وتقاليدهم توصيهم بواجبات الضيافة والتسامح))(١٦٠)

لقد رمى الحسين بكل ثقله إلى جانب الحلفاء خلال الحرب ، وأصبح في نظر الجميع** زعيم الثورة ضد الأتراك . وأغدقت عليه بريطانيا

---

* بعثته الخارجية البريطانية لمقابلة الملك حسين ، بعد افتضاح أمر وعد بلفور ، ليتحقق من آثار ذلك الوعد، ويصفه جورج أنطونيوس، يقظة العرب ، ص ٥٧٣ بأنه ((باحث وعالم آثار وأحد كبار الثقات في التاريخ العربي في أيامه))

** ففي اجتماع تم في الكويت (في ٢٠ نوفمبر ١٩١٦م/ ٢٥ محرم ١٣٣٥هـ) رحب المجتمعون بالثورة ((وعبروا عن تأييدهم لها وكان ضمن من حضروا ذلك الاجتماع ابن سعود وأمير الكويت وشيخ المحمرة مع ما يزيد على مائة وخمسين شخصاً فيهم عدد من صغار الشيوخ الأقوياء وألقى ابن سعود في المجتمعين خطاباً بليغاً لخص فيه الموقف فأثار حماسة منقطعة النظير . وفي ذلك الخطاب حث العرب على أن ينضووا تحت راية الثورة ومرّت أخبار الاجتماع وكلمات ابن سعود المثيرة في جنبات الجزيرة سريان النار العارمة))
أنطونيوس / جورج ، يقظة العرب ، ص ص ٣٠٢ و٣٠٣.

الأموال لتمويل الثورة ، ففي الشهور الأولى لإعلان الثورة بلغ ما تقاضاه ١٢٥,٠٠٠ جنيه شهرياً ثم زاد هذا المبلغ حتى وصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه شهرياً اعتبارا من شهر أبريل ١٩١٧م[١٦١].

وأخذ الحسين من هذه المكانة وتلك الإمكانيات مبررات ظنها كافية ليعلن نفسه ملكاً على العرب في ٢ نوفمبر ١٩١٦م (أول محرم ١٣٣٥هـ) إلا أن بريطانيا وحلفاءها (فرنسا وإيطاليا) اعترضوا على هذا الإجراء واعترفوا به ملكاً على الحجاز فقط . كما أثار هذا التصرف مخاوف جيرانه من الزعماء العرب وخاصة جاره القوى الأمير عبدالعزيز آل سعود الذي رأى في ذلك تعدياً خطيراً على مكانته وخشي أن يؤدي ذلك مدعوماً بالأموال التي تقدمها بريطانيا للحسين ، والتي أخذ يغدقها على بعض زعماء القبائل لكسب ولائهم، أن يؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة لا يمكن أن يتغاضى عن مقدماتها ، فأبلغ السلطات البريطانية بمخاوفه تلك ، إلا أن السير برسي كوكس حاول طمأنته وتعهد ((بضمان عدم تدخل الحسين في شؤون نجد أو التحدث باسم العرب باعتباره ملكاً عليهم ، والتزام بريطانيا الحياد إذا ما أخل الحسين بهذين الشرطين)) [١٦٢].

إلا أن الحسين أخل بهذين الشرطين ، فما أن بدأت مؤشرات انتهاء الحرب حتى وجه اهتمامه نحو فرض سيطرة فعلية على ما تصوره قادراً على تحقيقه بأسلحة وعتاد جيش نظامي مما تكون لديه أو غنمه أثناء فترة الحرب ضد الأتراك في المدينة المنورة وشمال الحجاز ، فكان لابد من الصدام مع أمير نجد عبدالعزيز آل سعود فكان بداية النهاية بالنسبة له .

موقف الأمير عبدالعزيز خلال الحرب العالمية الأولى :

بعد اندلاع الحرب العالمية انقلب الموقف البريطاني تجاه العلاقة مع الأمير

عبدالعزيز رأساً على عقب . فبعد أن كانت بريطانيا طوال الفترة السابقة للحرب تتجنب الدخول في أي نوع من العلاقات معه وتقف موقفاً سلبياً تجاه ما أبداه مراراً من إيجاد نوع من العلاقة ، يحفظ به شيئاً من التوازن مع الضغط العثماني المستمر ضده ، فإذا هي بعد قيام الحرب تسارع بالاتصال به ، وتخبره عن طريق مكتب وكيلها السياسي في الكويت أنها بصدد مهاجمة البصرة[١٦٣] ، كما وجه المقيم السياسي في الخليج رسالة ((يدعوه فيها إلى دخول الحرب ضد الدولة العثمانية ويتعهد باسم الحكومة البريطانية بالأمور التالية :

١- حمايته من تقدم العثمانيين

٢- حمايته من هجوم يقع على أراضيه عن طريق البحر

٣- اعتراف بريطانيا بمركزه الواقعي De Facto في نجد والأحساء وتحضيرها للدخول في علاقات معاهدة معه))[١٦٤]

كما بعث الأتراك إلى الأمير عبدالعزيز وفداً برئاسة السيد محمود شكري الألوسي للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب ، فأجاب ذلك الوفد : ((إن الإنكليز احتلوا البصرة ، والخليج كله خاضع لهم ، ومشمول بنفوذهم ، وأساطيلهم تجوبه ليل نهار ، وقواهم منتشرة في كل مكان ، وهم لم يسيئوا إلي ، وأنا على وفاق معهم . فكيف تطلب مني أن أؤيد الترك وأن أحاربهم ، فاقتنع بوجهة نظره وأقر بها))*[١٦٥] .

---

* أما ما ذكر من أن العثمانيين بعثوا إلى عبدالعزيز قبيل الحرب وفداً من البصرة برئاسة طالب النقيب فإن ، على الوردي في كتابه ، لمحات اجتماعية جـ٤ ص ١٠٦ ، يذكر أن بعثة النقيب هذه كانت خدعة دبرها النقيب للفرار من القبض عليه من قبل الأتراك حيث زور برقية يزعم أنه تسلمها من وزير الحربية أنور باشا للذهاب لابن سعود .

لقد أدرك الأمير عبدالعزيز خطورة تلك المرحلة وما يمكن أن يترتب على هذه الحرب من نتائج، فآثر التريث، فلم يستجب لأي من الجانبين بادئ الأمر، حيث خشي أن المبادرة الإنجليزية تجاهه مرتبطة بظرف آني طارئ لا تلبث أن تزول نتائجها بزوال أسبابها. أما موقفه تجاه الأتراك فهناك سبب مباشر لتحفظه للتعاون معهم وهو أنهم حلفاء عدوه الألد والمباشر ابن رشيد. وقد أدرك الإنجليز هذا الموقف كما يتضح من مذكرة السير برسي كوكس من البصرة الموجهة إلى المكتب العربي بالقاهرة في ١٢ يناير ١٩١٧م حيث يقول:

((وفي هذه الأثناء (أي عند بدء الحرب) التمس الزعيم (السعودي) عذراً في رده على إلحاح الأتراك بأنه لا يستطيع الاستغناء عن أية قوات لإرسالها إلى العراق قبل إخضاع ابن رشيد، وأجاب على رسالة بريطانية أن رغبته القديمة في إقامة علاقات وثيقة معنا لم تتزعزع. ولكن لم يكن متردداً بصورة غير طبيعية للمساهمة معنا بصورة مكشوفة حتى يتأكد من أن تغييرنا لموقفنا تجاهه سيكون دائماً. وعلى الرغم من ثقته الشخصية بالكابتن شكسبير، فإنه لم يوافق على زيارته إلا بشيء من الارتياب)) (١٦٦).

وعلى الرغم من خلافات عبدالعزيز مع بعض جيرانه من الزعماء العرب، وإدراكاً منه لخطورة الوضع على الجميع فقد ذُكر أنه وجه رسائل إلى كل من أمير مكة الحسين بن علي وابن رشيد وشيخ الكويت، مبارك الصباح، يقول فيها: ((أرى وقد وقعت الحرب أن نجتمع للمذاكرة، عسى أن نتفق على ما ينقذ العرب من أهوالها، أو نتحالف مع دولة من الدول لصون حقوقنا وتعزيز مصالحنا))(١٦٧)

((فكان جواب ابن رشيد : إني مع الدولة أحارب من حاربت وأصالح من صالحت ، وأرسل الشريف حسين ابنه (عبدالله) فاجتمع على الحدود بين الحجاز ونجد بمندوب أرسله عبدالعزيز فقال له عبدالله : عسى لم ينس ابن سعود ما تعهد به لوالدي يوم أطلق أخاه سعداً ؟ فهز المندوب السعودي رأسه وافترقا . . .

وأما مبارك فكتب إلى عبد العزيز يدعوه لمفاوضة حاكم الهند البريطاني))[١٦٨]

ونظراً للعلاقة القديمة بين الأمير عبدالعزيز والكابتن شكسبير فقد توجه هذا الأخير لمقابلته حيث التقاه بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩١٤م (١٤ صفر ١٣٣٣هـ) .

وأثناء هذا اللقاء أشار عبدالعزيز إلى ما ورد في الخطاب الموجه إليه ، والتأكيدات الثلاثة المذكورة فيه وعلق عليها قائلاً :-

((إن الوثيقة كانت رسالة غامضة ، وإنها لم تحدد ما إذا كانت التأكيدات قاصرة على مدة الحرب الحالية فقط ، أم أنها تشمل المستقبل أيضا . ولم تلمح فيما إذا كانت هناك شروط أخرى ستطلب منه فيما بعد ، كما أنها لا يمكن أن تعد وثيقة ملزمة بين الطرفين في المستقبل))[١٦٩] .

وقد تبين لشكسبير ، أثناء تلك المقابلة ، أن عبدالعزيز ((لاينوي التخلي عن موقفه المحايد ، مع احتفاظه بحرية اتخاذ الترتيبات الخاصة مع الأتراك (وأنه كان متأكداً من أنه يستطيع أن يحصل منهم على شروط جيدة ، تكون الخيار الثاني في الأفضلية) وذلك حتى يوقع ويختم معاهدة مع الحكومة البريطانية))[١٧٠]

وقد طلب شكسبير في ذلك اللقاء من عبدالعزيز إعداد ((مسودة مبدئية تتضمن ما هو مستعد لقبوله وما يرغب فيه)) [١٧١] ليتمكن من تقديمها لحكومته . وقدم عبدالعزيز مذكرة تشتمل على ١١ مادة أو فقرة قام شكسبير ببعث ترجمتها إلى السير برسي كوكس بتاريخ ٤ يناير ١٩١٥م (١٨ صفر ١٣٣٣هـ) مع ملاحظات قوية مؤيدة للاتفاق مع عبدالعزيز ويعدد المزايا التي ستنجم عن الاتفاق معه ومنها :-

((أ) السيطرة الكاملة على الساحل العربي للخليج (الفارسي)

ب) سيطرة كاملة مماثلة على تهريب السلاح

ج) استبعاد الدول الأجنبية والنفوذ الأجنبي من وسط الجزيرة العربية

د) الأمن الذي ستحققه السيادة البريطانية وسيطرة ابن سعود القوية على عشائر البدو ستكون حافزاً عظيماً للتجارة بين موانئ الخليج (الفارسي)

. . .

هـ) النفوذ العظيم الذي يمارسه ابن سعود على الرأي العام الإسلامي في الجزيرة العربية ، وهو نفوذ يحتمل أن يتضاعف إذا تداعت الإمبراطورية التركية وأصبحت الخلافة مشكوكاً في أمرها مما سيجعله مكسباً بريطانيا عظيما . . . الخ))[١٧١]

وقد أيدت وزارة الهند هذا التوجه لعقد معاهدة مع عبدالعزيز بخطابها إلى وزارة الخارجية في ٣٠ يناير ١٩١٥م (١٥ ربيع الأول ١٣٣٣هـ) ، مع ملاحظتها : ((أن الرغبة في عقد معاهدة مع الأمير عبدالعزيز لا تنبع فقط من مقتضيات الوضع الحاضر ، التي تجعل من الضروري دفع ثمن لصداقته ،

بل أيضا من الوضع العام الذي سيحدث في الخليج العربي في حالة اختفاء الخصم التركي من البصرة نتيجة الحرب الحالية مما تعهدت به حكومة جلالته، وقد يكون من المتوقع أن يترك أمير نجد سيداً ليس في جزيرة العرب وحدها، بل لشريط ساحلي طويل أيضاً، وسيكون من الضروري، لمصلحة السلم والنظام، أن تكون للدولة التي تسيطر على الخليج ترتيبات عمل معه. ولذلك فإن مدى الاستجابة لادعاءاته يجب أن يقاس ليس فقط بالخدمة الآنية التي ينتظر منه أن يقدمها، ولكن أيضاً بما يحتمل أن يحرزه، في حالة نجاحه من قدرة على الإساءة أيضاً التي لاشك في أنه سيمارسها إذا ما واجه ما يستوجب نفرته بصورة دائمة...)) (١٧٢)

وفي ضوء ذلك وجهت حكومة الهند (٦ فبراير ١٩١٥م) إلى السير برسي كوكس بالدخول في مفاوضات مع ابن سعود على أن تبرم المعاهدة مع حكومة الهند.

وتمخضت تلك المفاوضات عن إبرام المعاهدة المعروفة بمعاهدة دارين بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م (١٨ صفر ١٣٣٤هـ).

من الواضح أن بريطانيا كانت أكثر حرصاً من الأمير عبدالعزيز على إبرام تلك المعاهدة وذلك لسببين رئيسيين :-

الأول : أن المنطقة التي يسيطر عليها مترامية الأطراف، تمتد من رمال الربع الخالي في الجنوب إلى مسافة قريبة من حائل في الشمال، ومن ضفاف الخليج في الشرق إلى مشارف الحجاز في الغرب. وهذه المنطقة بعمقها الإستراتيجي وتكويناتها السكانية المقاتلة والمثقاتلة تشكل الحلقة الأهم في شبكة الطرق التجارية عبر شبه الجزيرة العربية. وباتخاذ

عبدالعزيز موقفاً منحازاً لأعداء بريطانيا، فإنه بذلك يشكل خطورة محققة، فسيكون قادراً على شل الجهود العسكرية التي يقوم بها ما يسمى بجيش الثورة العربية والمتجه إلى سوريا، من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه أيضاً قادر على التأثير سلباً على الحملات العسكرية البريطانية في العراق. ومن جانب آخر فإنه لايمكن منع وصول الإمدادات والمؤن للأتراك بدون تفاهم وتعاون مع من يسيطر على هذه المنطقة. وكما لاحظ ذلك فلبي في تقرير بعثته* ((... وفي هذا الصدد كانت جزيرة العرب الشرقية والوسطى بمداخلها على ساحل الخليج (الفارسي) العربي لأمد طويل موضع اعتبار خطير))(١٧٣)

الثاني: وعلى افتراض زوال الدولة العثمانية بانتهاء تلك الحرب، واتخاذ عبدالعزيز موقفاً عدائياً ضد بريطانيا، فإنه سيشكل خطراً، على مصالحها وحلفائها في الخليج، يصعب التغلب عليه أو مجابهته بشكل مباشر. فقبل تحول تركيا إلى جبهة أعداء بريطانيا في هذه الحرب، وطوال ما ينيف على قرن كامل، كانت بريطانيا قادرة على احتواء أي خطر مماثل عن طريق توافق المصالح الإستراتيجية مع هذه الدولة. أما أن تتدخل بريطانيا عسكرياً في عمق الصحراء فهذا ما لا تريده وما لا تستطيعه.

إلا أنه بحكم هيمنتها على كل المنطقة المحيطة بنجد، باستثناء ثغرات محدودة، قادرة على إنزال أفدح الأضرار عن طريق الحصار الاقتصادي، خاصة عن طريق الخليج. وقد عانت نجد خلال هذه الحرب من نتائج الحصار الذي فرضته بريطانيا على موانئ الخليج، وتوتر العلاقة مع

* انظر ص ١١٧ عن هذه البعثة

الكويت، وقد عبر فلبي في تقرير بعثته عن هذا المعنى بقوله ((. . . وإن إمرار القوافل النجدية التي أعيدت سابقا [من الكويت] خلق انقلابا مرضيا في الشعور خلال أقاليم ابن سعود جميعها ، وإن حادثة سببت شعوراً سيئاً، أفادت في تذكير أهالي نجد بما تستطيع الحكومة البريطانية أن تفعله، وقد عملته فعلا، في حالة إساءة استعمالهم الفوائد المقدمة لهم)) (١٧٤)

وأمام هذه الظروف الموضوعية قبل كل من الطرفين ، بريطانيا وعبدالعزيز ، ما يمكن أن يقدمه الطرف الآخر حسب الإمكانيات والظروف الموضوعية القائمة(١٧٥).

برغم إبرام هذه المعاهدة واعتبار الأمير عبدالعزيز منحازاً إلى جانب بريطانيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية وحلفائها ، إلا أن جوهر موقفه خلال تلك الحرب كان حياداً إيجابياً ، بمعنى أنه في أي إجراء اتخذه كان يرعى أولاً وقبل كل شئ مصلحته بالدرجة الأولى . ولم يندفع إلى القيام بأي عمل لا يرى فيه مصلحة له ، مهما كان الضغط الذي حاول البريطانيون ممارسته عليه ، وقد قبل الجانب البريطاني هذا الموقف.

فقد اعتذر عن المشاركة في الهجوم على البصرة(١٧٦)، واهتم بمشاغله الداخلية التي استغرقت الكثير من وقته وجهده . وعند الحاح البريطانيين عليه بمهاجمة ابن رشيد أجاب خطاب برسي كوكس بهذا الخصوص بخطاب بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩١٦م (٦ ذوالقعدة ١٣٣٤هـ) جاء فيه : ((. . . والآن أرجو إعلام سعادتكم أن الصعوبة في طريق مهاجمة ابن رشيد في أطراف حائل ليس سببها أي قوة له تحول دون ذلك ، ولا هي ضعف في أو في قوتي ، ولكنها تأتي من أسباب سياسية تجعل من غير

المستحسن فرض القتال عليهم حاليا . ولكن هل ستكون المسألة مسألة قتال ابن رشيد أو عرب آخرين يعادون الحكومة البريطانية ؟ أو مسألة تعاون ومساعدة لأناس مثل الشريف . . .))[١٧٧] .

إن هذه العبارة توضح بشكل جلي فهم الأمير عبدالعزيز ومدى استعداده للتعاون مع بريطانيا في هذه الحرب* .

كما عبر نائب الملك في الهند في برقية إلى وزارة الهند بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩١٦م (٣ ذوالحجة ١٣٣٤هـ) عن قبولهم لهذا الموقف بقوله ((. . . إننا لا نستحسن أية محاولة للضغط على ابن سعود لحمله على اتخاذ أي إجراء معين سواء كان لمساعدتنا ، أم لمساعدة الشريف . أما إذا قام بذلك من تلقاء نفسه فبها ونعمت ، ولكن في خلاف ذلك فإننا نكتفي بالكسب العظيم الذي حققناه بالصداقة السلبية مع نجد)) [١٧٨]

إذن ، موقف الأمير عبدالعزيز أثناء هذه الحرب هو ، من الناحية السياسية إلى جانب الحلفاء ، أما من الناحية العسكرية فهو لم يتخذ أي إجراء أو يشارك في أي معركة إلا إذا كانت تصب أولاً وقبل كل شئ في مصلحته وتحقق أهدافه في استعادة ملك أسلافه وتوحيد بلاده . وحيث إن ابن رشيد ، بتحالفه مع الأتراك أصبح هدفاً مشتركاً، لهذا كان إبقاؤه تحت السيطرة يحقق أهداف الطرفين ، إلى جانب السعي لتثبيت الاستقرار الداخلي في بلاده المترامية الأطراف . وقد عبر عبدالعزيز عن هذا الموقف

* يذكر أمين الريحاني ، نفسه ، تاريخ ص ٢٣٠ أن السير برسي كوكس سأل عبدالعزيز ((عما يستطيع أن يؤديه من مساعدة للأحلاف فأجابه ((إنني أساعدكم بأمرين : أعاهدهم أولا أن لا يجيئهم ضرر مني مادامت المعاهدة بيني وبينهم مرعية الجانب ، وأعاهدهم ثانيا أن لا أنضم إلى حلف عربي ضدهم وإني أؤكد لكم أن العرب لا يجتمعون عليكم إذا لم أكن معهم)) .

بخطاب جوابي إلى الشريف عبدالله بن الحسين بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩١٦م (١٦ ذوالحجة ١٣٣٤هـ) الذي يطالبه بالاشتراك الفعلي بقوله: ((. . . بلادنا عظمية* ، وعربنا كثيرون وشرهم كثير أيضاً فيما بينهم وكل منطقة لها بعض الأعداء . . . أقسم بالله إن أخاك يبذل جهده لحفظ الراحة والهدوء بين رعاياه . . . كيف إذن أستطيع أن أبتعد عنهم وأتركهم يغير بعضهم على بعض ؟ إنهم لا يستطيعون العيش بسلام بدون قوة حاضرة بينهم لتأديب هؤلاء الذين يراقبون (كذا) وكذلك قوة أخرى لمقابلة ابن رشيد في أطراف القصيم . . .))[١٧٩]

وقد ظل عبدالعزيز ملتزما بهذا الموقف طوال الحرب ، كما يبدو أنه ترك بعض خطوط الاتصال بالعثمانيين مفتوحة ، إذ أنه غض النظر عن بعض الثغرات والتجاوزات في وصول بعض الإمدادات إلى القوات التركية عبر بلاده. وقد أتاح هذا الموقف لشريف مكة الفرصة لاتهامه بعدم الإخلاص لقضية الحلفاء .

فـ((في ١٢ يونيو ١٩١٧م / ٢٢ شعبان ١٣٣٥هـ أرسل الجنرال كلايتون بياناً من الشريف ، بأنه تسلم معلومات عن أن ابن سعود يستعد للحرب ضده . . . وكذلك أن ابن سعود قد وافق على مرور ٥٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ ليرة تركية عن طريق بلاده للقوات التركية في عسير واليمن))[١٨٠]. إلا أن السير برسي كوكس قد استبعد أن يكون ذلك تم بطريقة متعمدة من جانب عبدالعزيز حيث يقول معقباً على ذلك : ((إذا

* خطاب عبدالعزيز هذا مترجم من الإنجليزية ، فربما أن أصل الكلمة في خطاب عبدالعزيز إما واسعة أو مترامية الأطراف أو شيئا يؤدي هذا المعنى

كان الذهب التركي قد مر ببلاده إلى اليمن فذلك يعود إلى تساهل شعب ابن سعود وليس لموافقة الأمير نفسه))* (١٨١)

إلا أن المصادر البريطانية تذكر أنه ((في بداية أبريل ١٩١٨م جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ وردت معلومات موثوق بها مآلها أن ابن سعود متصل بفخرى باشا في المدينة ، وذلك إذا كانت ألمانيا تضمن مدعياته بمناطق معينه ، فإنه على استعداد لمعاونة تركيه . على أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة))(١٨٢)

وإذا كان هذا صحيحاً ، فربما أنه ناتج عن إحساس الأمير عبدالعزيز بالتحفظ البريطاني تجاهه ، مقابل إغداق المساعدات على الملك حسين الذي لا يخفي نواياه العدائية ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج . وشواهد هذا التحفظ البريطاني تجاه عبدالعزيز قوية ومتعددة فمنها ما عبر عنه السير ريجنالد وينجت (حاكم عام السودان) في برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩١٧م (٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ) بقوله : ((إنني أقدر ضرورة إبقاء ابن سعود إلى جانبنا ومنحه المعونة المالية التي تجدونها ضرورية من حيث الوضع العسكري والسياسي في العراق ، ولكني أبدي أن مساعدته على النطاق المقترح الآن ستكون ذات خطر . أن قوة نجدية مؤلفة من ١٥٠٠٠ جيدة التجهيز من جمهرة المتحمسين (السعوديين) قد تكتسح الحجاز وتربك سياستنا العربية والإسلامية)) (١٨٣)

وفي آخر عام ١٩١٧م أوفدت بريطانيا إلى الأمير عبدالعزيز وفداً مكوناً من :

* وفي خطاب من الأمير عبدالعزيز إلى كوكس بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٤هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩١٦م ورد فيه : ((. . . بأنني اعتقلت ابن فرعون وقبضت على الجمال التي اشتراها الأتراك ، وقمت أيضاً بتشديد الحصار على التجارة والمواصلات عموماً مع الأتراك في كل من أراضي)) صفوه ، نفسه ، ج ٢ ص ٧٧٤ .

١- الوكيل السياسي البريطاني في الكويت هاميلتون R.H.A.Hamilton

٢- جون فلبي H.St. John Philpy

٣- الكولونيل كونليف أوين (من مدفعية الميدان الملكية) Col. Cunliffe Owen

وهدف هذه البعثة كما حددها السير برسي كوكس في مذكرته للسيد جون فلبي بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩١٧م:

١- ((غرض البعثة الأساسي والرئيسي هو المباحثة الكلية مع ابن سعود وتكوين الرأي عما إذا كان يستطيع اتخاذ أي عمل آخر بصورة مفيدة لدعم القضية المشتركة ضد العدو . . .

٢- محاولة تصفية الجو السائد في علاقات ابن سعود مع الشريف وشيخ الكويت)) (١٨٤)

بالنسبة للهدف الأول فإن الأمير عبدالعزيز لم يذهب أكثر من الضغط على ابن رشيد لمنعه من إعاقة الجهود الموجهة ضد الأتراك في شمال الحجاز وسوريا .

أما بالنسبة للهدف الثاني ، فقد باءت جهود البعثة بالفشل . وكان المندوب السامي البريطاني في مصر قد أبلغ الملك حسين بمهمة البعثة قبل قيامها و ((أكد قصداً صفة البعثة العسكرية ودورها في الإشارة على ابن سعود حول الإجراءات التي تتخذ ضد الأتراك وابن رشيد ((وفي الوقت نفسه ، مع ملاحظة الوضع الذهني المتصلب)) للملك حسين والتخفيف من أية محاولة سابقة لأوانها لتسوية المسائل السياسية الواسعة القائمة بينه وبين ابن سعود فإنه عبر عن أمله (المندوب السامي) بأن الوقت ونجاح البعثة الذي

يتيح ، كما يؤمل ، قيام ابن سعود بهجوم فعال على العدو ، سوف يثبت للملك سخافة سياسته الحاضرة المبنية على الريبة وحكمة التصالح مع جاره القريب القوي)) (١٨٥)

إلا أن الملك حسين اتخذ موقفاً عدائياً متصلباً(١٨٦)تجاه العلاقة مع الأمير عبدالعزيز خلال المحادثات التي تمت في جدة في مطلع عام ١٩١٨م (١٣٣٦هـ) ولم يأذن حتى لفلبي بالعودة براً إلى نجد لإكمال مهمته بحجة أن الطريق ليس آمناً .

ما إن بدأت بوادر نهاية الحرب تلوح في الأفق (بعد دخول اللبنى القدس) حتى بدأ الموقف السياسي البريطاني يتجه وجهة أخرى، وكأنه استفزازي للأمير عبدالعزيز . فأثناء حملته على ابن رشيد تغير الموقف البريطاني فجأة في أكتوبر ١٩١٨م (محرم ١٣٣٧هـ) ((بأن حكومة صاحب الجلالة ترغب أن يمتنع ابن سعود عن عملياته، وإنه في هذه الظروف لا تعتزم إعطاءه الـ ١٠٠٠ بندقية الموعود بها بدلاً من عدد مماثل من أسلحة رديئة سلمت له سابقاً)) (١٨٧)وذلك في ذات الوقت الذي بدأ الملك حسين يوجه نشاطه تجاه الخرمة ، ويرسل الحملة تلو الحملة، وإن كانت تبوء بالفشل نتيجة المقاومة المحلية من أهالي المنطقة . إلا أن ذلك سبب حرجاً لموقف الأمير عبدالعزيز ، ففي الوقت الذي يستجيب لطلب بريطانيا بتشديد الضغط على حليف الأتراك ، ابن رشيد -وإن كان بالنسبة لعبدالعزيز أصبح شأناً ثانوياً في تلك المرحلة- مقارنة باستفزازات الملك حسين ، وفي الوقت نفسه يمتنع عن نصرة أهالي منطقة الخرمة الذين يلحون عليه في طلب المساعدة لمواجهة هذه الحملات المتكررة والتدخلات المستفزة من قبل الملك

حسين ، وذلك استجابة لرغبة بريطانيا مع ما يسببه ذلك من استياء عام وتذمر في أوساط الأهالي في نجد ، ومن جهة أخرى فقد كانت الظروف المحيطة بعبدالعزيز في تلك المرحلة قد بلغت درجة كبيرة من التأزم ، فبالإضافة إلى موقف الملك حسين الاستفزازي ، وابن رشيد المعادي ، هناك مشكلة العجمان المزمنة ، وموقف شيخ الكويت سالم الصباح المتحدي . كل هذه الظروف فرضت على عبدالعزيز أن يتخذ موقفا صريحاً من السياسة البريطانية تجاهه فقال مخطاباً قلبي : ((من الذي يثق بكم بعد هذا؟)) (١٨٩)وأشعر هذا الأخير ، الذي كان على وشك السفر للاحتجاج على موقف حكومته ، بأنه غير مرغوب في عودته ((وأن الحكومة (البريطانية) إذا كانت لا تستطيع تعديل قرارها ، فإنه يعتبر نفسه حراً في اتخاذ أي عمل تفرضه الظروف لحماية مصلحته)) (١٩٠)